

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون



الجلسة العامة ٤٧

الاثنين، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ٩/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٥.

البند ١٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة
الدولية للطاقة الذرية (A/59/295)

مشروع قرار (A/59/L.18)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لعرض تقرير الوكالة لسنة ٢٠٠٣.

السيد البرادعي (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالانكليزية): إن كل سنة تجلب معها تحديات وفرصاً جديدة، والشهور الاثنى عشر الماضية فيما يتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تكن استثناء. فأفاق الطاقة النووية آخذة في التطور، مع تزايد الاهتمام بمنافعها باعتبارها مصدراً نظيفاً بيئياً للكهرباء، ولكن، تبقى ثمة شواغل تتصل بالتخلص من النفايات، والأمان والسلامة. والتطبيقات

النووية في مجالي الصحة البشرية والزراعة وغيرهما من المجالات تسهم إسهاماً متزايداً في مبادرات التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وتحرص الوكالة على مضاعفة جهودها دعماً لتلك المبادرات من خلال تحسين كفاءة برنامجها للتعاون التقني وتوسيع نطاقه. وقد نتجت عن التعاون العالمي في المسائل المتصلة بالأمان والسلامة تحسينات مستمرة بشكل عام، ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه. وفي مجال التحقق، لا تزال أنشطة الوكالة مركزاً للجهود الرامية إلى كبح الانتشار النووي، وما فتئت تثبت قدرتنا على تنفيذ ضمانات موضوعية وذات مصداقية، ولكن ما زال المجتمع الدولي يواجه عدداً من التحديات الصعبة، وقد كثف تركيزه على كيفية تعزيز نظام عدم الانتشار النووي. واليوم، فياني أرحب بهذه الفرصة لكي أستعرض معكم بعض أعمال الوكالة في كل من هذه المجالات.

يوافق هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض المدنية. وإذ يبلغ عدد المفاعلات النووية ٤٣٩ مفاعلاً على مستوى العالم، ما زالت الطاقة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

في الوقت الحالي في مشاريع تتصل بتصميمات المفاعلات الجديدة ودورة الوقود.

أما بالنسبة للإدارة طويلة الأجل للوقود المستهلك والنفايات المشعة، فما زال التقدم بطيئاً، وإن كان مطرداً. وتوجد لدى زهاء ٥٠ بلداً الآن نفايات وقود نووي مستهلك، بما في ذلك وقود من مفاعلات البحوث، وهي مخزنة في مواقع مؤقتة ريثما يجري التخلص منها أو إعادة معالجتها. وفي مؤتمر ستكهولم الدولي المعني بالمستودعات الجيولوجية المعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، اتفق الخبراء على أن معظم المسائل التقنية قد عولجت بشكل مرضٍ، ولكن المسائل الاجتماعية - مثل القبول العام والتأييد السياسي - ما زالت مثيرة للخلاف. وما برحت الوكالة تساعد العديد من الدول الأعضاء على تطوير استراتيجيات إدارة النفايات النووية والتخلص منها، ويسعدني أن أبلغ الجمعية بوجود اهتمام متجدد بالنهج المتعددة الجنسيات لإدارة الوقود المستهلك والتخلص منه.

وهناك جزء رئيسي من العمل العلمي والتقني للوكالة يتضمن نقل التكنولوجيا النووية السلمية في مجالات متنوعة. وقد ثبت أن العديد من تلك التطبيقات أدوات هامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن بين الأمثلة الممتازة الدالة على ذلك تطبيق التكنولوجيا النووية على أحد العناصر الرئيسية في بقاء الجنس البشري: سلسلة الإمداد الغذائي. وخلال العقود الأربعة الماضية، أدى استخدام النظائر والإشعاع في البحث والتطوير في مجالي الأغذية والزراعة إلى نتائج ثرية: فهناك الآن ملايين المكنات ذات إنتاجية أعلى من المحاصيل في شتى أنحاء العالم؛ كما أنتجت أنواع من النباتات المقاومة للأمراض طورت من خلال الحث بالإشعاع، وهي توفر للمزارعين في شتى أنحاء العالم منافع اقتصادية تقدر قيمتها ببلاتين الدولارات سنوياً؛ كما تحققت تحسينات في إنتاج وصحة الماشية؛ وأمكن السيطرة على كثير

النووية تمثل حوالي ١٦ في المائة من إنتاج الكهرباء في العالم، بما يتماشى مع النمو المطرد في السوق العالمية للكهرباء.

وما زال النمو في الطاقة النووية في المدى القريب يتركز في آسيا وأوروبا الشرقية بسبب عدد من العناصر، بما في ذلك زيادة الطلب على الكهرباء، ووجود بنية صناعية متقدمة في تلك المناطق، إلى جانب عدم وجود بدائل محلية في بعض البلدان.

وعلى المدى الطويل، من الواضح أن الحاجة إلى التنمية البشرية المستدامة تتطلب استثماراً كبيراً في توليد الطاقة خلال العقود القادمة. وفي ضوء ما تتميز به الطاقة النووية من قدرة على توليد الكهرباء من دون انبعاثات، ثمة إمكانية كبيرة لأن تصبح الطاقة النووية مصدراً رئيسياً يوثق به للطاقة. إلا أن المدى الذي سيصل إليه استخدام الطاقة النووية سيتوقف على الطريقة التي توازن بها دولة ما بين المخاطر المرتبطة بالحوادث النووية والمخاطر الأخرى - مثل تلوث الهواء أو الاعتماد على الغير في توفير الطاقة. ومن الواضح أنه ليس كل بلد يتشاطر الرأي القائل بأن التحسينات التي تطرأ على فعالية الكلفة وأمان الأداء فيما يتعلق بالطاقة النووية تبرر إنعاش استخدامها. فتلك مسائل تنطوي على تعقد ونقاش مشروع، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ستستمر في جهودها لتوفير معلومات وافية ودقيقة لضمان أن يكون هناك فهم واضح وسليم لمنافع التكنولوجيا النووية ومخاطرها.

وما فتئت الوكالة أيضاً تشجع وتحفز الابتكار التكنولوجي فيما يتصل بمفاعلات الطاقة ومفاعلات البحوث والأجزاء الأخرى من دورة الوقود النووي، بغية معالجة الشواغل المتعلقة بالسلامة والانتشار والتخلص من النفايات. وهناك أكثر من ٢٠ من الدول الأعضاء في الوكالة تشارك

عدد الدول الأعضاء المشاركة في المشاريع الوطنية والإقليمية والأقليمية رقما قياسيا هذا العام، إذ بلغ ١١١ دولة. ولضمان فعالية استراتيجيات التعاون التقني، تقوم أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتطوير خطط مواضيعية لإبراز منافع التكنولوجيا النووية في مجالات رئيسية، ومساعدة الدول على تطوير أطر برنامجية قطرية معدة خصيصا للبلد، والتأكد من التزام الحكومات بمشاريع التعاون التقني التزاما قويا قبل الشروع في تنفيذها. ونواصل بناء وتوسيع شراكاتنا مع المنظمات الدولية الأخرى والشركاء الإنمائيين، وفي بعض الحالات نستفيد من خبراتهم التقنية في تعزيز أثر بعض الأساليب النووية.

ولا يزال الحفاظ على السلامة والأمان فيما يتعلق بالأنشطة النووية في أنحاء العالم يمثل عنصرا أساسيا في ولاية الوكالة. وبعد مرور عقدين تقريبا على حادث تشيرنوبل، يثلج الصدر أن نرى جهود الوكالة وقد حققت فوائد ملموسة ومستدامة، بما في ذلك تركيزنا على الدفاع في عمق، وإدارة المخاطر، والتعاون الدولي؛ وجهدنا المنسق لتحديث المرافق ذات التصميمات الأقدم؛ ومساعدتنا للدول النامية الأعضاء في بناء هياكل قوية للحماية من الإشعاع؛ وتأكدنا على السلامة والأمن في عمليات النقل؛ وتركيزنا الثنائي، لا سيما في السنوات الأخيرة، على تعزيز الحماية المادية للمنشآت النووية وتعزيز أمن مصادر المواد النووية والمشعة على مستوى العالم. وقد أحرز تقدم كبير من خلال هذه الجهود. ومع ذلك، تظل الحاجة إلى أن نحافظ على نظام عالمي فعال وشفاف للأمن والسلامة النوويين في مقدمة أولوياتنا.

إن تطوير واعتماد اتفاقات دولية ملزمة قانونا ثبت أنه آلية قوية في تعزيز السلامة على مستوى العالم. ومنذ حادث تشيرنوبل، تم إبرام أربع اتفاقيات متعلقة بالسلامة بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وما يعرف باتفاقيات

من الآفات الحشرية والقضاء عليها عن طريق تقنيات التعقيم بالإشعاع.

وثمة عامل أساسي آخر في التنمية، وأعني به الوصول إلى مياه الشرب المأمونة - وتلك حاجة رئيسية غير متوفرة لما يزيد على سدس سكان العالم. وتستخدم هيدرولوجيا النظائر في مجموعة واسعة من مشاريع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغرض مسح مستودعات المياه الجوفية، والكشف عن التلوث ومراقبته ورصد سلامة السدود.

وهناك مجال أساسي آخر لعمل الوكالة يتعلق بالصحة البشرية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مكافحة الخطر المتزايد لمرض السرطان في العالم النامي. ومن بين الحالات الجديدة للإصابة بالسرطان المتوقع أن تصل إلى ٢٦٠ مليون حالة في الأعوام العشرين القادمة، يتوقع أن تتطلب ١٧٥ مليون حالة منها المعالجة الإشعاعية، كما يتوقع أن تكون ١٠٠ مليون حالة منها في بلدان نامية لا تملك الموارد أو الخبرات اللازمة للتعامل مع الأزمة الوشيكة. وتعمل الوكالة مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من الشركاء لتوفير التدريب، وبعثات الخبراء والمعدات اللازمة لدعم البرامج الوطنية والإقليمية لعلاج السرطان. ولكن حجم المشكلة أكبر بكثير من مواردنا، وقد أطلقنا برنامج العمل لعلاج مرضى السرطان من أجل اجتذاب المزيد من التمويل والموارد من المصادر الحكومية وغير الحكومية على حد سواء.

ويقدم برنامج التعاون التقني للوكالة مساعدة سنوية بقيمة ٨٠ مليون دولار تقريبا في هذه المجالات وغيرها، وهو يمثل آلية أساسية لتنفيذ المهمة الرئيسية للوكالة: "الذرة من أجل السلام". ومع تزايد عدد البلدان النامية التي أصبحت دولاً أعضاء، فإن عدد البلدان المستفيدة من المساعدة المقدمة في إطار برنامج التعاون التقني آخذ في الازدياد. وقد سجل

للإشعاع. وقد حققنا تقدما لا بأس به في تنقيح تلك المعايير وسد الثغرات المتبقية في التغطية. إن إنشاء شبكات السلامة الإقليمية - مثل شبكة السلامة النووية الآسيوية والشبكة الأيبيرية - الأمريكية للسلامة الإشعاعية - ستسهم كذلك في تعزيز استخدام معايير السلامة الدولية وتبادل الخبرات على أساس إقليمي أكبر.

إن خدمات استعراض وتقييم السلامة، التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تساعد الدول الأعضاء على تطبيق معايير السلامة للوكالة وتوفير ردودا مفيدة عن فعاليتها. ومع أن هذه الخدمات تتوفر أساسا في مجال سلامة المنشآت، فقد أصبحت الآن تغطي أيضا مجالات عديدة للإشعاع والنفايات المشعة وسلامة النقل. وما زلنا نساعد بعض الدول الأعضاء في التحديثات المتعلقة بالسلامة في المنشآت الأقدم ذات التصميمات التي تنطوي على مواطن ضعف. ومع ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تنظر في تمديد التراخيص لمفاعلات الطاقة النووية، فإننا نولي اهتماما متزايدا للخدمات القادرة على تحديد ومعالجة المعدات المتقادمة والمسائل التشغيلية ذات الصلة. وإذ نعمل على جعل معايير السلامة للوكالة مقبولة عالميا، فإننا نسعى أيضا إلى دمج استعراض السلامة في عدد أقل من فئات التصنيف، مع زيادة التركيز على استعراض التقييم الذاتي الوطني.

وفي أعقاب الهجمات الإرهابية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بادرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية فورا إلى إجراء استعراض شامل لبرامجها القائمة لمنع الأعمال الإرهابية النووية والإشعاعية. وسعت الوكالة إلى تطوير خطة شاملة لتحديث الأمن النووي على مستوى العالم. وقد تركز عملنا منذ ذلك الوقت على تدابير الحماية ضد سرقة المواد النووية والمشعة وحماية المنشآت ذات الصلة من الأعمال الشريرة.

التبليغ المبكر والمساعدة يعمل على تعزيز الاستعداد الدولي لحالات الطوارئ النووية والإشعاعية والاستجابة لها. واتفاقية السلامة النووية تلزم الدول الأطراف بتشغيل مفاعلاتها النووية وفقا للمعايير الدولية الرامية إلى المحافظة على درجة عالية من السلامة. وتسعى الاتفاقية المشتركة بشأن الإدارة المأمونة للوقود المستهلك بشأن الإدارة المأمونة للنفايات المشعة إلى التأكد من إدارة الوقود المستهلك والنفايات المشعة والتخلص منها بطريقة تحمي البشر والبيئة من المواد الإشعاعية وغيرها من الأخطار. ولكن، هناك دول عديدة لم تصبح أطرافا بعد في هذه الاتفاقيات، وما زالت مجالات رئيسية معينة من دورة الوقود النووي غير خاضعة لأحكام الاتفاقيات.

إن العملية الرامية إلى تعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية قد حققت بعض التقدم. وفي تموز/يوليه، وبناء على طلب حكومة النمسا و ٢٤ دولة مشاركة، عممت التعديلات المقترحة على جميع الدول الأطراف في هذه الاتفاقية. وتهدف تلك التعديلات، بصيغتها المقترحة، إلى توسيع نطاق الاتفاقية بحيث تغطي المواد النووية المستخدمة في الأغراض السلمية، ليس في مجال النقل الدولي والتخزين الدوليين فحسب، بل وفي مجال النقل والتخزين والاستعمال المحلي، وكذلك في الحماية من الأعمال التخريبية ضد المواد والمنشآت النووية المستخدمة في الأغراض السلمية. وبينما تمضي المشاورات لتسوية بعض المسائل المتبقية، يحدوني الأمل بأننا سنتمكن من عقد مؤتمر دبلوماسي في بداية العام القادم من أجل تعديل الاتفاقية وتوسيع نطاقها. ويمثل ذلك جزءا هاما من جهودنا لتعزيز الحماية ضد الأعمال الإرهابية النووية والإشعاعية.

وتشجع الوكالة على القبول بالمجموعة الكاملة لمعايير الحماية التي وضعتها كمرجعية عالمية لحماية البشر والبيئة من الحوادث النووية والآثار الضارة الناجمة عن التعرض

إن تحديات التحقق التي واجهتها الوكالة خلال العام الماضي تبرز بشكل أوضح أهمية دورها في مكافحة الانتشار النووي، والحاجة الملحة إلى تزويد الوكالة بكل الوسائل اللازمة للقيام بمسؤولياتها في مجال التحقق بأكبر قدر من الفعالية والمصداقية.

وأنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة تستهدف ضمان التأكد من أن المواد والمنشآت النووية لا تستخدم إلا في الأغراض السلمية. وفي أوائل التسعينيات، وبعد اكتشاف البرنامج السري للأسلحة النووية في العراق، التزم المجتمع الدولي بإعطاء الوكالة السلطة لتعزيز قدراتها على التحقق، من خلال استخدام آلية يُشار إليها بالبروتوكول الإضافي، بهدف التأكد من أن المواد النووية المعلن عنها لم تحول إلى الاستخدام في أغراض غير سلمية فحسب، بل والتأكد بنفس الدرجة من الأهمية، من عدم وجود مواد نووية أو أنشطة غير معلن عنها.

ومنذ تقريرتي المقدم في العام الماضي، يتزايد باطراد عدد الدول التي أصبح البروتوكول الإضافي نافذا فيها من ٣٦ إلى ٦٠ دولة. ولكن هذه السلطة الموسعة ما زالت بعيدة عن أن تكون عالمية. وهناك ١٣٣ دولة لم تنفذ البروتوكول الإضافي بعد، كما أن ٤٢ من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تف حتى بالتزامها بموجب المادة الثالثة لتنفيذ اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة. وإنني أحث جميع الدول التي لم تبرم بعد اتفاقات الضمانات المطلوبة والبروتوكولات الإضافية أو لم تنفذها على أن تفعل ذلك في وقت مبكر.

وما زالت الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمثل تحديا خطيرا لنظام عدم الانتشار النووي. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، لم تقم الوكالة بأية أنشطة للتحقق في ذلك البلد، ولذلك فهي لا تستطيع أن

وتواصل الوكالة بذل جهودها على جبهات متعددة وعلى نحو استثنائي لمساعدة الدول الأعضاء على تحسين الحماية ضد الإرهاب النووي والإشعاعي. وخلال فترة قصيرة نسبيا، أنجز الكثير من العمل في تقييم الاحتياجات الأمنية للدول الأعضاء وتوفير التدريب اللازم. فعلى سبيل المثال، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تخلل عملنا، في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، إيفاد أكثر من ٥٠ بعثة للمشورة والتقييم وعقد أكثر من ٦٠ دورة تدريبية أو ندوة أو حلقة دراسية. كما أن الوكالة عززت تعاونها في مسائل الأمن النووي مع المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومكتب الشرطة الأوروبي، والاتحاد الريدي العالمي، ومنظمة الجمارك العالمية، والمفوضية الأوروبية.

لقد حققنا تقدما كبيرا في الكثير من جوانب الأمن النووي ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ومع أن أعمالا هامة ما زالت تنتظرنا في مجال تطوير الصكوك القانونية الدولية، وكذلك في مجال المبادئ الإرشادية والتوصيات، فإن التأكيد الأكبر الآن ينصب على تلبية الاحتياجات في المعدات وغيرها من التحسينات المادية، وعلى مساعدة الدول على اتخاذ الخطوات اللازمة لجعل برامجها للأمن النووي مستدامة ومعتمدة على الذات.

كما أن الوكالة تساعد الدول الأعضاء في التأكد من حماية مصادرها المشعة، وأما إما مأمونة في بلدانها ذاتها أو أن يعاد شحنها إلى الموردين. وتفيد المعلومات المتوفرة في قاعدة بيانات الوكالة حول الاتجار غير المشروع باستمرار وجود سوق للحصول على المصادر المشعة واستخدامها في أغراض خبيثة. ونعمل بالتعاون مع بلدان عديدة لتحديد وحماية المصادر المشعة الأكثر تعرضا للمخاطر. وتعتبر جهود المساعدة في هذا المجال من بين الأولويات البارزة، ونتوقع ازدياد حجمها في المستقبل.

التزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها. وحث مجلس المحافظين إيران، في جملة أمور، على التعاون الكامل مع الوكالة في عملية التحقق. ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠٣، عندما بدأت الوكالة بالتحقق من برنامج إيران النووي غير المعلن عنه، أحرزت الوكالة تقدماً مطرداً في فهم طبيعة البرنامج ومداه. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، وقّعت إيران على بروتوكول إضافي وتنصرف منذ ذلك الوقت وكأن البروتوكول أصبح نافذاً ريثما يتم التصديق عليه. وللأسف، كانت التعاملات السابقة لإيران مع الوكالة تتسم بتقديم المعلومات المتغيرة والمتناقضة والبطيئة في بعض الأحيان، مما دفع مجلس المحافظين إلى الإعراب عن قلقه بصورة متكررة. ومنذ ذلك الحين، تحسن تعاون إيران تحسناً كبيراً. وسُمح لمفتشي الوكالة بالوصول إلى المواقع المطلوبة، وقدمت إيران المعلومات التي طلبتها الوكالة - وإن كانت استجابة إيران ما زالت بطيئة في بعض الأحيان.

ونتيجة للتحقيقات التي أجرتها الوكالة، وصلت بعض المسائل إلى النقطة التي يمكن عندها أن تجري أية متابعة إضافية مطلوبة في إطار التنفيذ الاعتيادي للضمانات. وما زالت هناك مسألة واحدة أساسية لفهم برنامج إيران النووي، وهي طبيعة ونطاق أنشطتها في مجال تخصيب اليورانيوم. وما زالت التحقيقات الإضافية مستمرة، وأتوقع أن يكون بوسعي تقديم تقرير شامل عن التقدم المحرز إلى مجلس محافظي الوكالة في وقت لاحق من هذا الشهر.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، طلب مجلس المحافظين من الوكالة أيضاً أن ترصد التعليق الاختياري من جانب إيران لأنشطتها المتصلة بالتخصيب وإعادة المعالجة. ومع ذلك، فقد عدّلت إيران عن بعض تدابير التعليق التي كانت قد اتخذتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ودعا مجلس المحافظين إيران إلى أن تعلق من جديد جميع أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة كتدبير لبناء الثقة. وما فتئت تؤكد

تقدم تأكيدات على أي مستوى بشأن عدم تخريف المواد النووية عن استخداماتها. وما زلنا نؤكد على الحاجة إلى تسوية شاملة للأزمة الكورية من خلال حوار يعالج جميع المسائل الكامنة، وأرجو أن تفضي المحادثات السادسة إلى هذه التسوية. وإني على ثقة من أن أية تسوية في المستقبل ستضمن، في جملة أمور، عودة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى نظام عدم الانتشار النووي، وأن تحصل الوكالة على السلطة والموارد الضرورية لكي تفي بمسؤولياتها في مجال التحقق بشكل يتسم بالمصداقية.

وقد أكدت أنشطة التحقق التي قامت بها الوكالة في الجماهيرية العربية الليبية خلال هذا العام أن هذا البلد امتلك، لعدة سنوات، برنامجاً نووياً غير معلن كان يستهدف تخصيب اليورانيوم، وتضمّن الحصول على العديد من وثائق تصميم الأسلحة النووية. ولم تف ليبيا لسنوات عديدة بكثير من التزاماتها بموجب اتفاق الضمانات. ولكنها تخلت في كانون الأول/ديسمبر الماضي عن برنامجها للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، وقّعت ليبيا بروتوكولاً إضافياً ووضعته موضع التنفيذ، وتعاونت بنشاط مع جهود الوكالة للتحقق من تخليها عن برنامجها السابق للأسلحة النووية. واستناداً إلى تقييمنا حتى يومنا هذا، فإن إعلانات ليبيا حول أنشطتها النووية السابقة تبدو متسقة مع المعلومات التي حصلت عليها الوكالة وتحققت منها. ومع ذلك، ما زالت هناك حاجة لإجراء المزيد من التحري لكي تثبت الوكالة من اكتمال وصحة إعلانات ليبيا بشأن أنشطتها النووية. وسنستمر في متابعة تلك المسائل كجزء من أنشطة التفتيش المعتادة التي تقوم بها الوكالة في ليبيا.

وقد استمرت الوكالة في توجيه اهتمام كبير إلى تنفيذ الضمانات في جمهورية إيران الإسلامية، واعتمد مجلس محافظي الوكالة عدداً من القرارات المتعلقة ببرنامجها السابق غير المعلن عنه، وبعدم وفائها لفترة طويلة بالعديد من

على جميع الأنشطة النووية في الشرق الأوسط وبشأن تطوير اتفاقات نموذجية. ومرة أخرى، يؤسفني أن أقول إنني لست في وضع يمكّني من إحراز تقدم على تلك الجبهات.

وطلب إليّ المؤتمر العام أيضاً تنظيم منتدى حول أهمية تجارب المناطق الأخرى التي أنشئت فيها بالفعل مناطق خالية من الأسلحة النووية - بما في ذلك تدابير بناء الثقة والتحقق - بالنسبة لإنشاء منطقة مماثلة في الشرق الأوسط. وعلى أساس المشاورات التي أجريتها مع دول المنطقة، بما في ذلك أثناء زيارتي إلى إسرائيل مؤخراً، أعتزم عقد هذا المنتدى في أوائل العام القادم، وتجري الآن مشاورات إضافية لهذا الغرض. وآمل أن يكون هذا المنتدى بداية لما نحن في أمسّ الحاجة إليه، وهو الحوار بين دول المنطقة بشأن هيكل أممي يدعم الجهود من أجل التوصل إلى تسوية شاملة في المنطقة.

إن الخبرة التي اكتسبتها الوكالة مؤخراً في التحقق من البرامج النووية غير المعلن عنها وفرت لنا عدداً من الدروس الهامة التي تجدر ملاحظتها في هذا السياق. ولعلّ الدرس الأهم هو أن التحقق والدبلوماسية، إذا استُخدما جنباً إلى جنب، يمكن أن يتسما بالفعالية. وعندما تقتزن عمليات التفتيش بالسلطة الكافية، وتستعين بكل المعلومات المتاحة، وتدعمها آليات امتثال ذات مصداقية، ويؤيدها توافق دولي في الآراء، فإن النظام يعمل بنجاح. وقد أظهرت تجربة العراق أن عمليات التفتيش - وإن كانت تحتاج إلى الوقت والصبر - يمكن أن تكون فعالة، حتى عندما لا يبدي البلد الخاضع للتفتيش تعاوناً نشطاً.

ومع ذلك، ربما كان الدرس الأكثر إزعاجاً الذي استخلصناه من عملنا في إيران وليبيا، هو وجود سوق كبيرة غير مشروعة لتوريد المواد النووية والتي انتعشت بسبب الطلب. والسهولة النسبية التي تكونت بها شبكة متعددة الجنسيات غير مشروعة ومارست نشاطها تظهر بجلاء أن

لإيران أنه في ضوء الشواغل الدولية الشديدة إزاء برنامجها النووي، ينبغي لها أن تبذل قصارى جهدها لبناء الثقة من خلال اتخاذ تلك التدابير الطوعية. كما طُلِبَتْ من إيران أن تنتهج سياسة تقوم على أقصى درجات الشفافية، لكي نتمكن من تسوية المسائل المتبقية، وأن تقدم التأكيدات اللازمة للمجتمع الدولي، مع مرور الوقت. ومن الجلي أن ذلك في مصلحة كل من إيران والمجتمع الدولي، وسيؤدي إلى الحوار بين جميع الأطراف المهتمة بغية التوصل إلى تسوية شاملة لجميع المسائل الرئيسية.

وما زالت ولاية الوكالة في العراق سارية وفقاً لقرارات متعددة لمجلس الأمن. وكما ذكرت في تقريرتي إلى الجمعية في العام الماضي، ففي الوقت الذي طلب إلى الوكالة أن توقف أنشطة التحقق في العراق عملاً بقرارات مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠٠٣، لم نكن قد عثرنا على أي دليل على استئناف الأنشطة النووية المحظورة. بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبطبيعة الحال، اطمأن المجتمع الدولي الآن إلى أن النتائج التي توصلنا إليها حينذاك قد ثبتت صحتها. وأكد مجلس الأمن من جديد في قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، في جملة أمور، على أنه سيعاود النظر في ولاية الوكالة في العراق. وآمل أن يقدم المجلس إلى الوكالة قريباً توجيهاته بشأن مستقبل تلك الولاية. ومن المهم التوصل إلى خاتمة لمسألة أسلحة الدمار الشامل في العراق بكاملها في أقرب فرصة ممكنة، وأن تستأنف الوكالة أنشطة التحقق والرصد اللازمة في العراق. بمجرد أن تسمح الحالة الأمنية بذلك، وخاصة فيما يتعلق بالمواد ثنائية الاستخدام التي كانت تحت وصاية الوكالة في العراق والقابلة لأن يُساء استعمالها.

وعملاً بالولاية المناطة بي من المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تابعت مشاوراتي مع دول منطقة الشرق الأوسط بشأن تطبيق المجموعة الكاملة للضمانات

وضرورة أن تيرم جميع الدول بروتوكولات إضافية، ينبغي أن أشدد على أهمية العمل الجماعي على معالجة الشعور بانعدام الأمن وانعدام الاستقرار الذي ما زال موجوداً في كثير من البلدان والمناطق. ومن المثير للفكر أن جميع المخاوف المتعلقة بالانتشار النووي تقريباً هي في مناطق تتسم بالصراع الطويل الأمد وعدم الاستقرار.

ومن المهم في رأيي ونحن نمضي في هذا السبيل أن نعترف بقيمة الدور الذي تقوم به الوكالة في التحقق وبحدود هذا الدور كذلك. فرغم أن الوكالة تستطيع العمل بفعالية على إنهاء أسئلة الامتثال للمتطلبات القانونية والتقنية، فإن القيمة الطويلة الأمد لهذه الجهود لا يمكن تحقيقها إلا إلى الحد الذي تدعمها وتعززها فيه المكونات الأخرى لنظام عدم الانتشار، كالضوابط على الصادرات وآليات الامتثال.

وبالمثل، وربما يكون هذا أكثر أهمية، ينبغي أن يلي هذه الجهود إجراء الحوار السياسي الضروري بين الدول المعنية للتصدي للمسائل الكامنة وراء انعدام الأمن ولبناء الثقة والاطمئنان.

هذه اللمحة العامة عن العام المنصرم تسلط الضوء على المنجزات والتحديات في جميع مجالات نشاط الوكالة ويتجلى فيها الطابع الدينامي لبرنامجنا في استباق التغيير والتجاوب معه. وسواء أسهم نشاط محدد في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، أو تحسين نقل وتطبيق التكنولوجيات النووية، أو كفالة السلامة والأمن في استعمالها، فإن التزامنا دائماً هو بتلبية احتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها.

وأود أن أختتم بالإعراب عن امتناني المستمر لحكومة النمسا، التي مضى عليها الآن ما يزيد عن أربعة عقود وهي أكرم المضيفين للوكالة وأكثرهم حفاوة بها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا ليعرض مشروع القرار A/59/L.18.

نظام الرقابة على الصادرات القائم حالياً لا يبعث على الرضا، حيث أنه يعتمد على ترتيبات غير رسمية وغير ملزمة، بل إنه لا يشمل العديد من البلدان التي أصبحت لديها قدرة صناعية متنامية، ولا يقضي بوجوب تبادل المعلومات مع الوكالة بصورة منهجية.

ويتعلق أحد الدروس ذات الصلة بإمكانية الحصول على التكنولوجيا النووية. والحوافز التقنية التي تحول دون اتخاذ الخطوات الضرورية لتخصيب اليورانيوم، بل وتصميم الأسلحة تنحسر بمرور الزمن، الأمر الذي يؤدي لا محالة إلى استخلاص أن مراقبة التكنولوجيا في حد ذاتها ليست حاجزاً كافياً للحيلولة دون مزيد من الانتشار. ويؤدي هذا أيضاً إلى استنتاج هام بأنه ينبغي إيجاد الطرق والوسائل للسيطرة بشكل أفضل على الأجزاء الحساسة من دورة الوقود، وهي بالتحديد إنتاج اليورانيوم المخصب وإعادة معالجة البلوتونيوم.

وقد شكل مفهوم السيطرة أو الرقابة المتعددة الأطراف على الأجزاء القابلة للانتشار بسهولة من دورة الوقود النووي موضوعاً لكثير من الدراسات والمبادرات على مر السنين. بيد أن التحديات الأخيرة المتعلقة بعدم الانتشار والأمن تجعل من المهم والمناسب أن نعيد التفكير في هذا الموضوع. ومنذ عدة أشهر، عيّنت فريقاً من الخبراء الأقدم للنظر في مختلف الخيارات لأغراض التحكم المتعدد الأطراف. ويعتزم الفريق تقديم تقرير في آذار/مارس المقبل عن نتائج دراسته.

وبالإضافة إلى المكونات المختلفة لنظام عدم الانتشار النووي التي يلزم تعزيزها، كما ذكرت، ومنها تحسين السيطرة على الجوانب الحساسة من دورة الوقود النووي، وزيادة الجهود المبذولة لتأمين وحماية المواد والتسهيلات النووية، وإقامة نظام أكثر شمولاً وتكاملاً لمراقبة الصادرات،

ومشروع القرار المعروض على الجمعية العامة هذا العام منسجم مع الشكل المعتمد في العام الماضي. فهو يمثل محاولة لزيادة ترشيد أعمالنا وأعمال زملائنا في فيينا، مع الحفاظ على جوهر الرسالة التي يبعث بها إلى المجتمع الدولي اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار.

ونشير في مشروع قرار هذا العام إلى المواعيد الدقيقة ومدرج قائمة بالقرارات ذات الصلة، التي اعتمدها المؤتمر العام للوكالة، والمقرر الذي اعتمده، في اجتماعه العام الثامن والأربعين في شهر أيلول/سبتمبر، مع الاحتفاظ بفحوى القرارات الأكثر طولاً المتخذة في الماضي.

ويوفر مشروع القرار والتقرير السنوي وصفاً تفصيلياً للأنشطة المضطلع بها في مجالات ذات اهتمام محدد. ومن ثم لتركيز اهتمام الجمعية على أهم أنشطة الوكالة، لا يشير مشروع القرار إلى القرارات المتخذة في آخر مؤتمر عام للوكالة فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بالميزانية أو المسائل الإجرائية. ويعني هذا أنه من بين ١٧ قراراً تم اعتمادها، لا يذكر سوى سبعة قرارات موضوعية. ويرد كذلك ذكر المقرر الوحيد الذي اعتمده المؤتمر العام. وفي الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار، تحيط الجمعية العامة علماً بالمقررات وبكل من القرارات ذات الصلة بإحدى الدعائم الثلاث لأنشطة الوكالة، وهي السلامة النووية، ونقل التكنولوجيا، والتحقق من الاستخدام السلمي.

وختاماً، أود أن أشير إلى أن جميع المقررات والقرارات التي اعتمدت في أحدث مؤتمر عام كانت نتيجة للجهود البناءة التي تبذلها الدول الأعضاء في الوكالة وقد اعتمدت بتوافق الآراء في فيينا. وأود أن أتوجه بالشكر أيضاً للدول الأعضاء على ما حظي به هذا النهج الجديد ونص مشروع القرار A/59/L.18 من دعم واسع خلال المشاورات غير الرسمية التي رأسها السفير هول في فيينا، والتي تمخضت

السيد لورين (كندا) (تكلم بالانكليزية): بوصفي ممثلاً لكندا، وبالنيابة عن رئاسة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/59/L.18 بشأن التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتشترك البلدان التالية، بالإضافة إلى كندا، في تقديم هذا النص: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، أوروغواي، البرتغال، بلجيكا، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، فرنسا، فنلندا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النمسا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليونان.

ومنذ تعميم هذه الوثيقة أول مرة، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميها: أرمينيا، إكوادور، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرازيل، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، جنوب أفريقيا، الدانمرك، سلوفاكيا، صربيا والجبل الأسود، غواتيمالا، الفلبين، فتزويلا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كولومبيا، الكويت، لايتيا، مصر، المكسيك، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، هايتي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان. وأرجو أن يدرج المقدمون الجدد في القائمة قبل أن نعتمد مشروع القرار المعروض علينا.

كما أود أن أشكر المدير العام للوكالة، السيد محمد البرادعي، على البيان الذي أدلى به من فوره، فهو مكمل للمعلومات الواردة في التقرير السنوي للوكالة. ويبرز كل هذا نطاق النتائج التي توصلت إليها الوكالة على مدار العام الماضي وأهميتها.

(تكلم بالفرنسية)

وتشارك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تقديم مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة (A/59/L.18) وتؤيد مضمونه تماما. ويعبر مشروع القرار عن اتفاق واسع بين الدول الأعضاء في الوكالة، وهو نتيجة للمشاورات التي أجريت في فيينا. وفي ذلك الصدد، نشيد بجهود رئيس مجلس محافظي الوكالة ويحدونا الأمل أن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

وأود أن أعقب بإيجاز على بضعة عناصر بشأن دور الوكالة في إطار النظام العالمي لعدم الانتشار النووي وإسهاماتها في ذلك النظام، والموصوفة في التقرير (GC(48)/3) المعروض على الجمعية بموجب الأحكام الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١١٤٥ (د - ١٢)، والحال بمذكرة من الأمين العام واردة في الوثيقة A/59/295.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار والأساس الجوهري للسعي إلى نزع السلاح النووي. بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن وجود نظام لعدم الانتشار النووي ذي طابع عالمي، يدعمه نظام قوي للضمانات الدولية، يشكل شرطا أساسيا لتحقيق الأمن الجماعي. وفي السنوات الأخيرة، سلطت التحديات التي تواجه المعاهدة ونظام عدم الانتشار الضوء على ضرورة الامتثال التام والحاجة إلى العمل بصورة نشطة نحو التقيد العالمي. وفي ذلك الصدد، سيواصل الاتحاد الأوروبي بذل جهوده للحفاظ على سلطة المعاهدة وسلامتها.

ونظام الضمانات الدولية التابع للوكالة يشكل جزءا أساسيا من النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. وهو أداة تقنية في مساندة الهدف السياسي المتمثل في إقامة بيئة يمكن في ظلها استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من دون

عن توافق عريض وميتين في الآراء. وقد كشفت المشاورات التي أجريناها على مدى الأسبوع الماضي في نيويورك أيضاً عن دعم واسع للمبادرة. وفي ذلك الوقت، طلبنا إلى الدول الأعضاء الحاضرة في المشاورات ألا تعيد فتح المسائل التي تم بالفعل التباحث بشأنها والاتفاق عليها في فيينا.

وأود في هذه المرحلة أن أكرر النداء إلى جميع الدول، وأن أعرب عن الأمل في أن يعتمد مشروع القرار A/59/L.18 بأغلبية عريضة، وبتوافق الآراء إن أمكن.

السيد هامبورغر (هولندا) (تكلم بالانكليزية):

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييدها لهذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها لعضويته ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية آيسلندا وليختنشتاين والنرويج.

واسمحوا لي يا سيدي الرئيس بادئ ذي بدء بتوجيه الشكر للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على البيان الذي أدلى به عن التقرير المتعلق بأنشطة الوكالة في عام ٢٠٠٤. ويحيي الاتحاد الأوروبي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام على العمل الممتاز الذي اضطلعت به الوكالة وعلى أهمية النتائج المحققة في السنة الماضية. وترحب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بحصيلة المؤتمر العام الثامن والأربعين للوكالة، الذي انعقد في فيينا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، كما ترحب بالقرارات والمقررات التي اتخذت في هذا المؤتمر.

تلك المسألة أمر لا غنى عنه. والسلامة النووية تحظى بالاهتمام الدائم للمجتمع الدولي، وتحسينها باستمرار ينبغي أن يكون هدف كل الدول الأعضاء في الوكالة. ويثني الاتحاد الأوروبي على المدير العام وأمانة الوكالة على مواصلة مساعدة الدول الأعضاء خلال السنة الماضية على إنشاء وصون إطار أمن نووي صارم للمنشآت والمواد النووية.

أخيراً، يستحق الكفاح ضد الإرهاب وفي سبيل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل إشارة خاصة، لأن تلك الأسلحة تمثل تحدياً بالغاً للمجتمع الدولي. وتؤيد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بقوة جميع التدابير المناسبة الرامية إلى منع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة النووية. وبالرغم من أن المسؤولية الأولى عن الأمن النووي اللازم تقع على عاتق الدول الأعضاء، يجب أن تضطلع الوكالة بدور أساسي في منع الإرهاب النووي ومكافحته. وفي ذلك الصدد، تتطلع إلى التعاون بين الوكالة ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

في الختام، إننا جميعاً نعيش في عالم متكافل بشكل متزايد، ولا بد لنا أن نكفل أمننا وسلامتنا وأمن وسلامة بعضنا البعض. وهذا ينطبق بشكل خاص على الأمن والسلامة النوويين. ومن نفس المنطلق، علينا جميعاً التزام بمواصلة كفالة وتعزيز حصول الجميع على منافع المعرفة والتكنولوجيا والمعدات والمواد النووية. والوكالة - بدورها المركزي الذي لا غنى عنه بصفتها السلطة المختصة للمساعدة في تقديم وكفالة الضمانات والسلامة النووية والتحقق منها وبوصفها المبادر بالتعاون في مجال التكنولوجيا النووية والميسر له - تبقى مؤهلة بصورة فريدة لبلوغ ذلك الهدف. وفي ضوء ذلك، يؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً دعمه التام للوكالة ويسره أن يقدم مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة المعروض على الجمعية الآن.

تحويل المواد النووية إلى الأغراض العسكرية أو إخفاء المواد النووية والأنشطة النووية الموجهة لصنع الأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، تسلم البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالحاجة المستمرة إلى نظام للضمانات يحظى بالتمويل المناسب ويكون فعالاً ويتناسب مردوده مع تكاليفه وبذلك يكون ذا مصداقية ومتيناً ويمثل له.

إن الاعتماد والتنفيذ العالميين لاتفاقات الضمانات الشاملة وبروتوكولاتها الإضافية شرطان مسبقان لنظام ضمانات فعال ذي مصداقية. وعلى وجه الخصوص، فإن التدابير الواردة في البروتوكول الإضافي حاسمة الأهمية لتعزيز قدرة الوكالة على الكشف عن المواد والأنشطة النووية المحتملة غير المعلن عنها وعلى تقديم ضمانات بعدم وجود تلك الأنشطة. لذلك، يؤسف الاتحاد الأوروبي أن عدد اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية السارية حالياً ما زال دون مستوى التوقعات. ويحث الاتحاد الأوروبي الدول التي لم توقع على اتفاقاتها وبروتوكولاتها الإضافية ولم تضعها حيز التنفيذ بعد، على أن تفعل ذلك.

وتفرض معاهدة عدم الانتشار على الدول الأطراف مجموعة من الالتزامات والحقوق المترابطة والتي يعزز بعضها بعضاً. والامتنال التام للمعاهدة وللالتزامات المنبثقة عنها يكتسي أهمية أساسية. ولذلك، يكرر الاتحاد الأوروبي النداءات المحددة التي وجهتها الوكالة من أجل الامتنال. والتحديات التي تواجه الامتنال لاتفاقات الضمانات يجب أن تعالج بطريقة تدعم سلامة المعاهدة وسلطة نظام ضمانات الوكالة، بما في ذلك قيام الوكالة بإحالة المسألة إلى مجلس الأمن حسب الاقتضاء.

ويولي الاتحاد الأوروبي أقصى الأهمية لبلوغ مستوى عال من السلامة النووية على صعيد العالم كله. وعلى الرغم من أن السلامة مسؤولية وطنية، فإن التعاون الدولي بشأن

السيد هو شياودي (الصين) (تكلم بالصينية):

بداية، أود أن أشكر المدير العام البرادعي على تقريره التفصيلي عن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال العام المنصرم. ويسعدنا أن نرى الوكالة، وقد قامت بأعمال كثيرة وحقت منجزات رائعة خلال العام الماضي بفضل الجهود المشتركة للأمانة وجميع الدول الأعضاء. ونود أن نهني الأمانة على تلك المنجزات ونأمل أن تواصل الوكالة أداء دور نشط في مجالي تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وعدم انتشار الأسلحة النووية، بدعم من جميع الدول الأعضاء.

تحل هذا العام الذكرى السنوية العشرون لانضمام الصين إلى الوكالة. وفي السنوات العشرين التي خلت، دعمت الحكومة الصينية الوكالة بفعالية في أنشطة تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وعدم انتشار النووي، كما يخولها بذلك النظام الأساسي.

في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، حظيت الصين بتعاون مكثف مع الوكالة ودول أعضاء أخرى في تحقيق نتائج مثمرة. فحتى عام ٢٠٠٣، أرسلت الصين أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص إلى دول أعضاء أخرى في زيارات علمية وتدريبية، واستقبلت أيضا أكثر من ١ ٢٠٠ خبير زائر من خلال برامج الوكالة للتعاون التقني.

في الوقت ذاته، قدمت الصين إلى الوكالة مساهمات طوعية بلغت قيمتها ١٣ مليون دولار، بالإضافة إلى مساهمات أخرى عينية. وقدمت الصين أيضا إلى دول أخرى أعضاء في الوكالة تدريبات تكنولوجية خاصة بالموظفين شملت أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص. كما نظمت أكثر من ٢٠٠ اجتماع للوكالة. ومن خلال المشاركة في برامج الوكالة للتعاون التقني، لم تحرز الصين، ذلك البلد النامي، تقدما في تطوير الطاقة النووية في الداخل فحسب، بل قدمت

السيد دا روتشا بارانيوس (البرازيل) (تكلم

بالإسبانية): نحن، البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للجنوب - الأرجنتين، أوروغواي، باراغواي، البرازيل - والدول المنتسبة بوليفيا، بيرو، شيلي، نؤكد مجددا التزامنا الفعال والدائم بأهداف المجتمع الدولي في عدم الانتشار، ونزع السلاح النووي، وتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، مع ضمان حق جميع الدول في تطوير الأبحاث لإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية.

وفي ذلك السياق، نشدد على جهود المجتمع الدولي لتعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته، وبالتالي المساهمة في زيادة الشفافية والثقة المتبادلة. وفي نفس الوقت، نرى أن من الضروري مواصلة العمل لتحقيق آلية تحقق يتناسب مردودها مع تكاليفها وتتسم بدرجة عالية من الجودة التقنية والمصادقية. ونذكر أن تعزيز فعالية نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحسين كفاءته يجب أن يتماشى مع الحفاظ على المعايير الدولية المتعددة الأطراف المتفاوض بشأنها تفاوضا متعدد الأطراف وتوطيدها.

ونرحب بأعضاء الوكالة الجدد وندعو إلى بلورة توافق آراء يشمل أكبر عدد ممكن من البلدان للمساعدة على هئية مناخ من الثقة والشرعية بشأن القرارات. وعلاوة على ذلك، فإننا نذكر أهمية خطة العمل لسلامة المصادر الإشعاعية وأمن المواد المشعة، باعتبارها حافزا أساسيا لتنسيق الجهود الوطنية والدولية في ذلك المجال.

في الختام، نود أن نشير إلى أن النظام المشترك للمساءلة والمراقبة الذي تطبقه الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية للمساءلة عن المواد النووية ومراقبتها، ما زال يرسى معايير التعاون بين جمهورية الأرجنتين والبرازيل.

آسيا من خلال الحوار والمشاورات السلمية. وبينما تتم معالجة المسألة النووية، ينبغي معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا.

ولهذا، تشارك الصين بنشاط في تعزيز السلام وتيسير المحادثات. فاستضافت ثلاث جولات من محادثات الأطراف الستة، التي حددت هدي جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية والتوصل إلى تسوية سلمية من خلال الحوار. ودخلت محادثات الأطراف الستة مرحلة المفاوضات الموضوعية بالفعل، ولذلك، يمكن القول إنها حققت نتائج إيجابية. فاستمرار المحادثات والعمل على بدء جولة جديدة منها في وقت مبكر هما لصالح جميع الأطراف المعنية؛ وهذا يمثل أيضا الرغبة المشتركة للمجتمع الدولي.

وينبغي أيضا ألا يغيب عن أذهاننا أن المسألة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معقدة. ونأمل أن تتحلى جميع الأطراف بالصبر والإخلاص والمرونة. وستلتزم الصين بهدفها وموقفها العادل وستواصل جهودها، إلى جانب المجتمع الدولي، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، تدعو الصين إلى حل ملائم - في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية - من خلال الحوار والتشاور. ونأمل أن تواصل إيران تعاونها الشامل مع الوكالة من أجل توضيح جميع المسائل العالقة، وأن تصدق على البروتوكول الإضافي في أقرب وقت ممكن. وينبغي لجميع الأطراف أن تشجع إيران على الاستمرار في اعتماد التدابير التي تفضي إلى تعزيز الثقة وتبديد الشكوك.

وتؤيد الصين جميع الجهود الدبلوماسية وصولاً إلى حل مبكر للمسألة النووية الإيرانية، وهي مستعدة للبقاء على اتصال مع جميع الأطراف في ذلك الصدد. إنها رغبة وقناعة لدينا أنه يمكن أن تحل مسألة إيران النووية حلاً ملائماً في

إسهامات ملائمة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في المنطقة أيضا.

وفي مجال عدم الانتشار النووي، تدعم الصين بقوة جهود الوكالة لتعزيز فعالية وكفاءة نظامها للضمانات. وفي عام ٢٠٠٢، صدقت الصين على البروتوكول الإضافي لاتفاق تطبيق الضمانات، فكانت الأولى بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية التي فعلت ذلك. وفي عام ٢٠٠٣، أصدرت الحكومة الصينية كتاباً أبيض بعنوان "سياسات الصين وتدابيرها بشأن عدم الانتشار"، الذي يصف بشكل منهجي سياسة الصين وممارساتها في مجال عدم الانتشار، ويعكس تصميم الصين وصدقها فيما يتعلق بعدم الانتشار.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، عبرت الصين عن التزامها السياسي إزاء مدونة قواعد السلوك المتعلقة بسلامة المصادر المشعة وأمنها. ومنذ ذلك الحين، تطبق الصين ذلك الالتزام من خلال إصدار القوانين والقواعد ذات الصلة، وهي بذلك تضع نظاماً رقابياً وطنياً في هذا المجال.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، انضمت الصين إلى مجموعة موردي المواد النووية. علاوة على ذلك، دعمت الصين عملية تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وأدت دوراً بناءً فيها. ونأمل أن تتوصل الدول الأطراف إلى توافق آراء بشأن التعديلات في وقت مبكر، حتى يمكن عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن التعديلات. وستواصل الصين أداء دور داعم للعملية والمشاركة في أنشطة الوكالة.

أود الآن أن أعرض بإيجاز موقف الصين إزاء المسألة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والمسألة النووية الإيرانية. إن الحكومة الصينية تبدي قلقاً كبيراً إزاء السلام والاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا. وما فتئت تؤيد جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية، وضرورة الحفاظ على سلام واستقرار منطقة شمال شرق

الوكالة في نقل التكنولوجيا الآمنة إلى البلدان النامية مزيدا من الأهمية. ونأمل أن تضع الوكالة سياسة شاملة لتحقيق ذلك الهدف.

وتولي حكومة باكستان أهمية قصوى لبرنامج التعاون التقني للوكالة، إذ أنه يوفر فرصا فريدة للبلدان النامية من أجل تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي مع إتاحة مصادر سهلة ومعقولة التكلفة للطاقة. وبالنظر إلى مصادر باكستان المحدودة من الوقود الأحفوري والحاجة إلى تحقيق توازن بين مخاطر التلوث الصناعي ونمو الاقتصاد، فإننا نعتبر توليد الطاقة النووية عنصرا لا غنى عنه لاستراتيجيتنا الوطنية للطاقة. وخلال أكثر من ٣٠ عاما، حظيت محطات باكستان النوويتان لتوليد الكهرباء، كانوب وشاسنوب، بسجل ممتاز لعمليات التشغيل والسلامة. ومكنا وجود بنية تحتية يمكن التعويل عليها فيما يتعلق بمحطات الطاقة النووية من بدء العمل في إنشاء محطة نووية أخرى لتوليد الكهرباء - هي شاسنوب الثانية.

ولن تقتصر أنشطة باكستان لتوليد الطاقة النووية في المستقبل على إنشاء المزيد من محطات توليد الكهرباء، بل ستمتد إلى استخدام بعض تلك المرافق لتزويد محطات تحلية المياه بالطاقة. ونتيجة للجهود التعاونية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدأ تشغيل وحدة لتحلية المياه في كانوب منذ عام ٢٠٠٠، حيث تنتج حوالي ٤٥٠ مترا مكعبا من المياه العذبة في اليوم من خلال إزالة ملوحة مياه البحر.

كما اضطلعت الوكالة بدور جدير بالإشادة في القطاع الصحي - وخاصة في مجال معالجة السرطان والسل. وفي القطاع الزراعي، أيضا، ساعد استخدام تكنولوجيات إبداعية على حماية المحاصيل وزيادة الإنتاجية الزراعية. ولا بد من بذل جهد مستمر لتخصيص المزيد من الموارد للوكالة لتمكينها من إجراء المزيد من البحوث في قطاعي الصحة

إطار الوكالة من خلال الجهود المنسقة لجميع الأطراف. وهذه النتيجة لن تكون في صالح جميع الأطراف المعنية فحسب، بل إنها ستفضي أيضا إلى صون النظام الدولي لعدم الانتشار النووي.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن تقديرنا لصديق عزيز، هو السيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه للتقرير السنوي للوكالة. وما برحت الوكالة تؤدي دورا جديرا بالإشادة تحت القيادة النشطة للسيد البرادعي، فساهم بذلك في السلم والأمن والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في بيئة دولية يزداد تعقدها وتحدياتها. وتؤكد باكستان على دعمها الكامل للسيد البرادعي وفريقه.

إننا نتفق مع تقييم الوكالة ومفاده أن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية العالمية تستلزم زيادة كبيرة في إمدادات الطاقة في العقود المقبلة. وسيكون دور الطاقة النووية حاسما في توفير جزء من تلك الاحتياجات، خاصة بالنظر إلى طابعها الملائم للبيئة واستدامتها، وهو الأمر اللازم للتنمية، خاصة في البلدان النامية.

وتتوقع الوكالة زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في المتطلبات النووية العالمية حتى عام ٢٠٢٠. ونلاحظ باهتمام أن أغلب تلك الزيادة ستحتاج إليها آسيا لأنه من بين إجمالي ٣١ مفاعلا قيد الإنشاء في كل أنحاء العالم حاليا توجد ٢٠ منها في آسيا، وأن ١٩ من ٢٨ مفاعلا سيتم ربطها بالشبكات موجودة في الشرق الأقصى وجنوب آسيا.

وكان من الممكن زيادة وتيرة بناء المفاعلات النووية أكثر من ذلك لو لم تخضع الدول لقيود لا لزوم لها. فمع التكنولوجيات الإبداعية، باتت محطات الطاقة النووية الآمنة حقيقة واقعة ويمكن إنشاؤها في البلدان النامية التي تعاني عجزا في إمدادات الطاقة. وفي ذلك الصدد، يكتسي دور

فيما يتعلق بالحماية المادية للمواد النووية، فضلا عن المرافق النووية. ولكننا أوضحنا أن أي أحكام في الاتفاقية الجديدة يمكن تفسيرها على أنها تُضفي الشرعية على الهجمات على المرافق النووية هي أحكام مخالفة للقانون الدولي والأخلاق. وتقتضي هذه المسألة إيجاد حل مرض.

وفي إطار الجهود الرامية إلى زيادة سلامة المنشآت النووية وأمنها وإلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، اتخذت باكستان تدابير إضافية. وتشمل هذه التدابير، أولا، اتخاذ خطوات فعالة، بالتعاون مع المجتمع الدولي للقضاء على شبكة الانتشار السري التي تنتشر محالها في أكثر من عشرين بلدا. وقد تعاوننا بشكل وثيق مع الوكالة في مسعاها ونهيب بالأطراف المعنية الأخرى أن تحذو حذونا.

ثانيا، اتخذت باكستان تدابير واسعة النطاق لكفالة الأمن المشدد لأصولها النووية والاستراتيجية. وقبل أربعة أعوام، أنشأنا هيئة للقيادة والتحكم النووي، وهي مسؤولة عن الأصول النووية والاستراتيجية في باكستان. وتكسي تلك الأصول أهمية حيوية للقدرة على الردع الاستراتيجي لدينا. وليس واردا على الإطلاق وقوعها في الأيدي الأئمة. ثالثا، في عام ٢٠٠١، أنشأنا هيئة رقابية نووية للتشغيل الآمن للمحطات النووية المدنية. رابعا، منذ عام ٢٠٠٠، دأبت باكستان على سنّ تشريعات لتنفيذ التزاماتها في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وأخيرا، فإن البرلمان الباكستاني سنّ في الشهر الماضي قانونا شاملا لمراقبة الصادرات للتعامل مع الأسلحة والمواد والسلع والتكنولوجيات والأجهزة النووية والبيولوجية ووسائل إيصالها. وتشمل العناصر الرئيسية لقانوننا الجديد فرض حظر على تحويل السلع والتكنولوجيا الخاضعة للرقابة، بما في ذلك إعادة التصدير والشحن العابر والممرور العابر؛ والترخيص وحفظ السجلات؛ ووضع قوائم لمراقبة الصادر؛

والزراعة، مما يخفض الجوع والمرض والفقر في العالم بقدر كبير.

وتطبق باكستان أيضا العلوم النووية في تطوير الصحة والزراعة واستصلاح الأرض القفر. ونقدر التعاون المتزايد في هذا الميدان بين هيئة الطاقة الذرية الباكستانية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا العام، أنشأت باكستان مركزها الطبي النووي الثالث عشر وتعمل على إنشاء خمسة مراكز أخرى، تشمل إنشاء أول مختبر تشخيصي للتصوير المقطعي للانبعاث الموضعي في باكستان.

وفي مجال الزراعة، تواصل مراكزنا تطوير أنواع جديدة من المحاصيل. فقد أنشأنا خمس مزارع إرشادية لاستخدام الأراضي المتأثرة بالملوحة. كما أن باكستان مهتمة بالاضطلاع بدور كبير في المسعى الدولي لتعزيز المشروع الدولي للمفاعلات النووية المتكورة ودورات الوقود بغية تمكين باكستان في المستقبل من الاستفادة من المحطات النووية لتوليد الطاقة السليمة والفعالة من حيث التكلفة والمقاومة للانتشار.

ونحن نولي اهتماما كبيرا لسلامة منشآتنا النووية وأمنها، خاصة وأنها نقوم بتوسيع قدرتنا على إنتاج الطاقة النووية لأغراض التنمية الاقتصادية. وقد أرسيت باكستان بنجاح ثقافة السلامة في أنشطتها النووية. وإننا نحرص على التمسك بمبادئ اتفاقية السلامة النووية، التي وقعت عليها باكستان منذ إبرامها. وقمنا بزيادة تعزيز التدابير الأمنية حول منشآتنا النووية بغية تفادي أية احتمال للتخريب أو الاقتناء غير المشروع للمواد النووية أو الاتجار غير المشروع فيها. وسنواصل مشاركتنا النشطة في مبادرة الوكالة لتعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ونتعشم في احتتام مبكر للمداولات بشأن الاتفاقية، ونأمل أن ينشئ ذلك الصك الهام التزامات أكثر شمولاً على مستوى العالم

الأعضاء في الوكالة. وأخيراً، ينبغي ألا تؤدي تلك الإصلاحات إلى تقويض التوازن بين الدور الترويجي للوكالة والشواغل المتصلة بالسلامة أو بالأمن التي تنطوي عليها وظائف الوكالة.

ولدينا جميعاً توقعات كبيرة بالنسبة للوكالة في تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للدول الأعضاء. ويتطلب التعاون التقني للوكالة إجراء تقييم لإطاره الحالي بحيث يمكن تقديم المساعدة للدول الأعضاء على أساس غير تمييزي ومنصف. وعلاوة على ضمان التوازن بين الجوانب الترويجية والوظائف المتصلة بالتحقق والسلامة والأمن، يمكن أن تساعد التدابير التالية في تعزيز إسهام الوكالة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية: أولاً، الحفاظ على الطابع التقني للوكالة ومنع تسييس جدول أعمالها؛ ثانياً، زيادة التركيز على أنشطة التعاون التقني للوكالة وإسهامها في تطوير الطاقة الذرية وتطبيقها عملياً في الاستخدامات السلمية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية؛ ثالثاً، تخصيص موارد أكبر وأضمن لأنشطة التعاون التقني ونقل التكنولوجيا ومرافق التدريب للبلدان النامية؛ رابعاً، زيادة مشاركة البلدان النامية في تصميم وتنفيذ مشاريع التعاون التقني وزيادة الموارد الخارجية لمساعدة الدول النامية الأعضاء في إطار برنامج الوكالة للتعاون التقني.

السيدة مارتينا (أوكرانيا) (تكلمت بالانكليزية):

أود أن أشكر، باسم وفد بلدي، السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على بيانه بشأن التطورات الأساسية في أنشطة الوكالة خلال سنة ٢٠٠٤. وتشيد أوكرانيا بأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبمديرها العام على العمل الرائع الذي قامت به الوكالة وكذلك النتائج الهامة التي تم تحقيقها خلال السنة الماضية.

وسن أحكام عقابية بالسجن لفترة تصل إلى ١٤ عاماً والغرامة بمبلغ ٥ ملايين روبية. ونحن على ثقة بأنه لن يكون هناك انتشار لأسلحة الدمار الشامل من باكستان.

وتبقى جوانب السلامة والتحقق في ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمثابة دعائم هامة لعملها. وقد بدأت الوكالة بالعمل فيما يتعلق بسلامة المواد النووية. وثمة حاجة إلى تركيز الاهتمام على تأمين المصادر "اليتمية" لتلك المواد التي تتعرض لخطر مباشر للوقوع في الأيدي الأثمة. ويبرز تقرير الوكالة هذا الجانب، ونحن نتفق بالكامل مع التدابير العلاجية المقترحة في ذلك الصدد.

أما فيما يتعلق بتعزيز نظام ضمانات الوكالة، فإن باكستان تؤمن بأن المحافظة على توازن سليم بين الجوانب الترويجية والشواغل المتصلة بالسلامة والأمن في جميع وظائف الوكالة أمر أساسي. ونرى أنه يجب على الدول أن تمثل امتثالاً تاماً للالتزامات الضمانات الخاصة بكل منها. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تستخدم ضمانات الوكالة لخدمة أغراض سياسية متحيزة. ولن يتسنى لنظام الوكالة للتحقق أن يبقى موثقاً به ما لم يطبق على أساس غير تمييزي، كما ينص على ذلك في النظام الأساسي للوكالة. ولا بد من التعاون ومزيد من التفاهم بين جميع الدول الأعضاء في الوكالة بغية تعزيز ولايتها على أساس من النزاهة والإنصاف والكفاءة المهنية.

وينبغي أن يكون دور الوكالة متسقاً مع نظامها الأساسي، وأن تكون الاقتراحات من أجل الإصلاح في نطاق النظام الأساسي. والوكالة الدولية للطاقة الذرية ليست وكالة للتحقيق. ولا يمكن أن يطلب منها أن تؤدي مهاماً تتجاوز نطاق نظامها الأساسي أو لا توافق عليها الدول الأعضاء. وينبغي أن يكون أي إصلاح تشهده الوكالة غير تمييزي وشاملاً ويأخذ في الحسبان التباين في التزامات الدول

الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتأمل أن يساعد هذا الأمر - إلى جانب تعاون حكومة طهران بشكل أكثر فاعلية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية - على إزالة المخاوف بشأن الأنشطة النووية لإيران.

ما زال الوضع في شبه الجزيرة الكورية يثير القلق. وتشارك أوكرانيا في الاقتناع بأن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخلى عن مطامحها النووية وتستأنف تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعود إلى الامتثال للالتزاماتها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار النووي وبمقتضى اتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون إبطاء. ونحن نؤيد التوصل إلى تسوية سريعة للأزمة بالطرق السياسية والدبلوماسية التي لا نعتقد أنه تم استنفادها. وتأمل أوكرانيا أن يتواصل الحوار المتعدد الأطراف بخصوص تلك القضية.

إننا على ثقة بأن التحديات الأمنية وتحديات الانتشار النووي لا يمكن التصدي لها بنجاح إلا من خلال التعاون متعدد الأطراف. وترى أوكرانيا أن معاهدة عدم الانتشار النووي صك دولي هام على نحو استثنائي من أجل تلك الغاية. وأوكرانيا ملتزمة التزاما تاما بمعاهدة عدم الانتشار النووي وستواصل جهودها لصون سلطة وسلامة المعاهدة.

تتميز هذه السنة بمرور الذكرى السنوية العاشرة لانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم الانتشار النووي. ولا شك أن قرار أوكرانيا التاريخي بالتخلي عن قدرتها النووية والانضمام إلى المعاهدة ساهم بشكل هام في تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والأمن العالمي.

وترحب أوكرانيا باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يدعو كل الدول الأعضاء إلى وضع ضوابط داخلية فعالة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. إننا نقدر

وأود أن أرحب كذلك بالأعضاء الجدد في الوكالة: جمهورية تشاد وجمهورية توغو والجمهورية الإسلامية الموريتانية.

قبل خمسين سنة، اتخذت الجمعية العامة قرارها البارز ٨١٠ (د-٩) المعنون "التعاون الدولي لتطوير الاستعمالات السلمية للطاقة الذرية"، الذي دعا إلى تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية. واليوم، مع تغير خطر الانتشار النووي وتزايدده، ليس لدينا من خيار آخر سوى بذل قصارى جهدنا لزيادة تعزيز أنشطة الوكالة وضمان ألا يُساء استعمال التكنولوجيا النووية المستحدثة لأهداف سلمية في أنشطة غير سلمية.

وتؤكد أوكرانيا على أهمية نظام الضمانات وأهمية العمل الذي تقوم به الوكالة لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالضمانات من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نؤيد تأييدا تاما التدابير التي ينص عليها البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أكملت حتى الآن الأنشطة التحضيرية للتصديق على البروتوكول الإضافي الذي وقعت عليه أوكرانيا سنة ٢٠٠٠ ومن المتوقع التصديق عليه قريبا جدا.

وفيما يتعلق بمسائل الامتثال التي لم يتم حلها بعد، ترحب أوكرانيا بالقرار التاريخي الذي اتخذته القيادة الليبية بالتخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل والتعاون بشكل وثيق مع المجتمع الدولي من أجل هذه الغاية.

تعترف أوكرانيا بحق إيران غير القابل للتصرف في الاستعمال السلمي للطاقة النووية. وفي نفس الوقت، نؤيد جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى توفير تطمينات موثوقة فيما يتعلق بالطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني. وتشيد أوكرانيا بتوقيع إيران في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ على البروتوكول الإضافي لاتفاقات

إنتاج الطاقة التي دمرت في محطة تشيرنوبل النووية لتوليد الكهرباء والمواد المشعة الموجودة في منطقة تشيرنوبل المحظورة. ويجب أن تكون مشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حل تلك المشاكل، وكذلك المساعدة الدولية في إطار المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف، ملائمة لحل المجموعة المعقدة من القضايا التي يمثلها هدف "الوقاية" ومنطقة تشيرنوبل المحظورة.

أرسلت أوكرانيا تقريرها الوطني للاجتماع الثالث لاستعراض اتفاقية الأمن النووي المقرر عقده سنة ٢٠٠٥. ويثبت التقرير بوضوح تقدمنا وإنجازتنا في مجال الأمن النووي خلال السنوات الماضية.

كانت سنة ٢٠٠٤، بالنسبة لأوكرانيا، سنة تميزت بمحدثين بارزين: التفويض بإنشاء وحدات جديدة لإنتاج الطاقة الكهربائية في خميلنيتسكا ومحطة ريفنيسكا النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية. وأود أن أعرب عن امتناننا لكل المؤسسات الدولية التي قدمت مساهمات قيّمة لإتمام بناء الوحدات وللقيام بالعديد من الأبحاث وفحوصات الخبراء وصياغة التوصيات الضرورية لهذه الغاية. واليوم، يمكننا أن نشهد رسمياً بأن الوحدتين الجديدتين لإنتاج الطاقة الكهربائية تطابقان أعلى مستوى من معايير تصميم السلامة لكل الوحدات العاملة حالياً في أوكرانيا.

ونعتبر تنفيذ برنامج التعاون الفني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حجر الزاوية في التعاون الدولي من أجل الاستعمالات السلمية للطاقة النووية. ويسرنا أن نرى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تواصل جهودها في تحسين فعالية وكفاءة البرنامج من خلال التقييمات ومراجعة الحسابات وعمليات الاستعراض. كما أن أنشطة الوكالة في مجال العلوم والتطبيقات النووية في القطاع غير المرتبط بالطاقة تساهم بشكل هام في التنمية المستدامة.

تقديراً عالياً استعداد الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمساعدة الدول على تنفيذ ذلك القرار.

ويجب أن تشمل استراتيجية التصدي للإرهاب النووي كل أنواع الخطر، بما فيها إمكانية اقتناء الإرهابيين أسلحة نووية أو إنتاجه لأنواع متنوعة من المتفجرات النووية سواء من المواد النووية أو المشعة. ويجب اتخاذ كل التدابير الممكنة لتوفير الحماية الملائمة من القيام بأعمال خبيثة في مرافق أو حاويات نقل تحمل مواد نووية أو مشعة.

وفي هذا الصدد، تؤيد أوكرانيا اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز الرقابة المتعددة الأطراف على دورة الوقود النووي ولتحسين السلامة والحماية المادية للمنشآت والمواد النووية. ونرحب بإنشاء المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية فريق خبراء يعهد إليهم بتطوير نُهج أفضل للتحكم في الأجزاء الحساسة من دورة الوقود النووي ونتطلع إلى نتائج عمله.

تعتبر أوكرانيا اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية أحد الصكوك الأساسية لمنع الانتشار النووي وخطر الإرهاب النووي. ونجدد تأكيد دعمنا لإنجاز العملية الجارية لتعديل الاتفاقية بأسرع وقت ممكن.

كما أن مدونة قواعد السلوك المتعلقة بسلامة المصادر المشعة وأمنها التي تم تنقيحها مؤخراً صك بارز آخر. ونناشد كل الدول الأعضاء التي لم تعتمد بعد مدونة قواعد السلوك أن تعتمدوها وتنفذها دون إبطاء.

وتدعم أوكرانيا بقوة أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تعزيز البرامج الوطنية للتعرف على المواد النووية والمواد المشعة الأخرى المعرضة لخطر كبير وتأمينها واستعادتها وتيسير التخلص منها. وتكتسي تلك القضية بالنسبة لأوكرانيا أهمية خاصة، آخذين في الحسبان الكمية الكبيرة من الكتل المحتوية على الوقود في الوحدة الرابعة

يعتمد نجاح التعاون التقني بقدر كبير على التوفر المستمر للموارد المالية والمستوى الكافي. وإن ماليزيا، بوصفها دولة عضوا شاركت لمدة طويلة في هذا البرنامج واستفادت منه، استمرت في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الوكالة، بالكامل وفي الموعد المحدد، بما في ذلك مساهمتها في صندوق التعاون التقني ونصيبها المقرر في تكاليف البرنامج. وفي هذا الصدد، تشعر ماليزيا بالقلق إزاء النقص في المستوى الحالي للمبالغ المدفوعة للصندوق في عام ٢٠٠٤، كما ورد خلال الدورة الثامنة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة في أيلول/سبتمبر الماضي.

كما تشعر ماليزيا بالقلق لأن التعهدات والمدفوعات للصندوق في عام ٢٠٠٤ لم تبلغ إلا نسبة ٦٥,٤ في المائة من الهدف المحدد، مع إعلان أقل من ٦٠ في المائة من الدول الأعضاء عن نيتها. وتحت ماليزيا الدول الأعضاء، بما فيها المانحة والمستفيدة، على تسديد نصيبها المحدد بالكامل وفي موعده. وينبغي أن يتم هذا لمصلحة تعزيز وحماية الحقوق الوطنية الثابتة، الجماعية والفردية، للدول الأعضاء في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية من خلال البرنامج، كما تنص على ذلك المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالإسهامات المالية المتعهد بها للصندوق التعاون التقني في عام ٢٠٠٥، فإن ماليزيا، إذ تتعهد بتسديد نصيبها المقرر بالكامل، تحت الدول الأعضاء التي لم تعلن تعهداتها بعد، أن تفعل ذلك دون إبطاء. وينبغي للدول الأعضاء أن تقدم مساهماتها بالكامل وفي أقرب فرصة ممكنة. فمن شأن الموارد المالية المضمونة بشكل معقول أن تساعد الوكالة بالتأكيد في عملها للإعداد لبرنامج التعاون التقني المقترح لعام ٢٠٠٥، والذي سينظر فيه اجتماع لجنة المساعدة والتعاون التقنيين للوكالة في وقت لاحق من هذا

ختاما، تشير أوكرانيا إلى أهمية التركيز بشكل أكبر على برنامج التعاون الفني لأوروبا فيما يتعلق بقضايا السلامة والأمن والإشعاع وسلامة النقل وإدارة النفايات المشعة وبرامج الصحة العامة والقضايا البيئية والمشاكل المتصلة بوقف تشغيل المنشآت النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية أو تمديد عمرها، وهي تبقى أولويات لبلدي داخل إطار التعاون الفني مع الوكالة.

السيد ديفاماني (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أشارك المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه التقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠٠٣ على الجمعية العامة، كما ورد في الوثيقة GC(48)/3. وقد كانت هذه السنة سنة نجاح ملحوظ بالنسبة للوكالة في جهودها الرامية إلى ضمان تقاسم مزايا التكنولوجيا النووية على المستوى العالمي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإن فد بلدي يثني على العمل والجهود الممتازة التي تبذلها الوكالة في الوفاء بولايتها خلال الفترة قيد الاستعراض.

وستظل ماليزيا تقدر قيمة التكنولوجيا النووية في تحقيق التنمية المستدامة وفي عملية بناء الأمة والدور الذي تضطلع به الوكالة في هذا الصدد. وإننا نعيد التأكيد على دعمنا للوكالة في مهمتها الرامية إلى ترقية التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وتيسير تطويرها، كما ورد في المادة الثانية من نظامها الأساسي.

وفي هذا الصدد، ما زال برنامج التعاون التقني للوكالة يمثل عنصرا حيويا في ولايتها وأنشطتها. وإن ماليزيا تستفيد من هذا البرنامج. كما أننا نثني على قسم التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جهوده المستمرة في الوفاء بولاياته القانونية لصالح الدول المستفيدة وعلى منجزاته الجديرة بالتنويه.

النووية وانتشارها وتحسينها مصدر قلق بالغ لدى المجتمع الدولي، ونظرا للخطر الجسيم الذي تشكله على السلم والأمن الدوليين. وترى ماليزيا أنه يجب على الدول الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تعيد النظر بصدق في مسألة امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ هنا في نيويورك، خلال شهر أيار/مايو من السنة المقبلة.

وقد أعربت ماليزيا باستمرار، باسم حركة عدم الانحياز، عن تقدير الحركة للمدير العام للوكالة ولأمانتها على التقارير المقدمة إلى مجلس محافظي الوكالة، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في جمهورية إيران الإسلامية وفي الجماهيرية العربية الليبية. وقد أعربت حركة عدم الانحياز من جديد عن ثقتها الكاملة في قدرة المدير العام والوكالة على الاضطلاع بوظائفهما ومسؤولياتهما بطريقة نزيهة وفعالة وذات طابع مهني. وتعتقد حركة عدم الانحياز أنه ينبغي تسوية هذه المسائل في إطار ولاية الوكالة.

كما تود ماليزيا أن تعرب مرة أخرى عن تقديرها للسيد جوزيف روناكي، ممثل هنغاريا، رئيس الدورة الثامنة والأربعين العادية للمؤتمر العام للوكالة المعقود في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، ولنواب الرئيس على قيادتهم أعمال المؤتمر العام إلى نهاية ناجحة. ويثني وفد بلدي على السيد إبراهيم عثمان، ممثل الجمهورية العربية السورية، على ترؤسه اللجنة الجامعة بفعالية. وتقر ماليزيا بأن أيا من القرارات التي اعتمدها المؤتمر العام لا يتطلب متابعة فورية. وبالرغم من ذلك، فإن ماليزيا تثق ثقة تامة في المدير العام وفي الوكالة لكي ينظرا بدقة في كل قرارات ومقررات المؤتمر العام ويقدموا التوصيات ذات الصلة بها في الوقت الملائم.

الشهر. ونأمل أن ينفذ البرنامج الذي سيجري إقراره تنفيذاً ناجحاً، دون أية عوائق أو شكوك.

يشكل الإرهاب النووي تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وعلينا أن نبقي على حذر وأن نوحّد جهودنا الجماعية لمنع الإرهابيين والفاعلين من غير الدول من الحصول على الأسلحة النووية واستخدامها لتحقيق أهدافهم. وقد اتخذت ماليزيا التدابير الملائمة لمنع هذا التهديد وستستمر في اتخاذها، وفقا لمبادئ القانون الدولي والصكوك ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي هذا الصدد، ستظل ماليزيا تدعم الجهود المستمرة التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في تعزيز الأمن النووي، ولا سيما بتوفير المساعدة والدعم التقني للدول الأعضاء. وتعتقد ماليزيا أيضا أنه في حين ينبغي تصعيد الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن النووي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، ينبغي أن تصاحب ذلك جهود لتحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية وتوفير ضمانات تامة بعدم استخدام هذه الأسلحة.

وتؤيد ماليزيا أنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة، وفقا للمادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك لضمان عدم تحول التكنولوجيا النووية السلمية إلى تحقيق أغراض عسكرية. وإن ماليزيا، بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ما زالت على اقتناع بأن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل خطرا على بقاء البشرية والمعمورة وأن استخدامها سيؤدي إلى نتائج مأساوية على حضارتنا. وفي هذا الصدد، إن ماليزيا ملتزمة بالسعي على وجه الخصوص إلى تحقيق الإلغاء التام للأسلحة النووية والقضاء عليها، بما في ذلك أنواعها الجديدة. وتعتقد ماليزيا جازمة أنه يجب أن يظل الهدف المحض المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية في صدارة جدول أعمال أعمال نزع السلاح الدولي. ويجب أن يشكل استمرار حيالة الأسلحة

الصدد. ولكن ذلك التصريح لم يرق إلى مستوى توقعات حركة عدم الانحياز بشأن الأهمية الحاسمة للمعاهدات ذات الصلة واتفاقات الضمانات المبرمة. وعلى نحو مماثل، تلاحظ ماليزيا مع الشعور بالقلق المحاولات الرامية إلى تعديل أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال الوكالة. وتؤكد ماليزيا من جديد على أن المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ أنسب منتدى لمناقشة أي مسألة تتعلق بالمعاهدة.

وتشارك ماليزيا الدول الأخرى الأعضاء في الوكالة التي تنتمي إلى مجموعة الـ ٧٧ والصين في الإعراب عن الثقة بترشيح السيد البرادعي، المدير العام الحالي للوكالة، لفترة إضافية، وعن مساندته. وقد نقل فرع فيينا لمجموعة الـ ٧٧ والصين بشكل رسمي موقف المجموعة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ونأمل أن يكلل ترشيح السيد البرادعي بالنجاح.

وأخيرا، فإن ماليزيا ستشارك الآخرين في تأييد مشروع القرار المتعلق بهذا البند المعروض الآن على الجمعية في الوثيقة A/59/L.18. وتعتبر ماليزيا ذلك النص نصا إجرائيا، وينبغي أن تبقى أحكامه كما هي لأنه يعبر عن الاتفاق الواسع الذي جرى التوصل إليه بين الدول الأعضاء في الوكالة في فيينا. وتتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد أبو العطا (مصر): أود أن أعرب عن تقدير

وفد مصر لبيان السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي قدم من خلاله تقريرا أبرز الإسهام المتميز للوكالة، على مدار عام ٢٠٠٣، في المجالات الرئيسية لنشاطها. كما أحاطنا علما بأهم التحديات المستقبلية التي ينبغي أن تتأهب لمواجهة. وفي هذا الإطار، نود أن نعرب عن تقديرنا لأسلوب الإدارة الحكيم لمدير عام الوكالة الذي أدى إلى تطوير أداء الوكالة بشكل ملحوظ،

وفي هذا الصدد يود وفد بلدي أن يشير إلى قرار GC(48)/RES/14، الذي اعتمدته المؤتمر العام والمعنون "تعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته وتطبيق البروتوكول النموذجي الإضافي". وقد كانت ماليزيا، شأنها شأن البلدان الأعضاء الأخرى في حركة عدم الانحياز، تولي أهمية قصوى لفعالية وتعزيز نظام الضمانات وكذلك لإقامة توازن ملائم بين جهود التحقق التي تقوم بها الوكالة والوظائف القانونية الأخرى.

وعملت حركة عدم الانحياز بحسن نية لضمان اعتماد القرار بتوافق الآراء. وفي الاجتماعات التي عقدها مجلس المحافظين خلال الأسبوع الماضي، أعربت الحركة عن قلقها البالغ حيال التعقيدات التي قد تنشأ إذا لم يجر تمييز واضح بين الالتزامات القانونية للدول الأعضاء بموجب اتفاقات الضمانات الخاصة بكل منها والالتزامات التطوعية لهذه الدول. وعلاوة على ذلك، ينبغي الدخول في الالتزامات التطوعية لفترة محددة تصبح بعدها هذه الالتزامات غير ملزمة حالما تم الوفاء بالمقتضيات ذات الصلة. وينبغي أن تحترم الدول الأعضاء المبدأ الأساسي المتمثل في أن المقررات والقرارات المتعلقة بمسائل الضمانات ينبغي أن تتطابق مع الأحكام ذات الصلة من النظام الأساسي وحقوق والتزامات الدول بموجب المعاهدات ذات الصلة واتفاقات الضمانات لهذه الدول. وفي الواقع إن ماليزيا تشعر بالسرور لأن تلك الآراء يتشاورها الأعضاء الآخرون في مجلس المحافظين.

وتعترف ماليزيا بأن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة تطابق القرارات المتعلقة بالضمانات مع الأحكام ذات الصلة من النظام الأساسي كان أمرا صعبا المنال. والأمر كذلك، فإن ماليزيا والبلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز تحيط علما مع الاهتمام الشديد بأن البيان الذي أدلى به وفد هولندا، بالنيابة عن مقدمي القرار بشأن تلك المسألة، اعترف صراحة بأهمية جميع أحكام النظام الأساسي في ذلك

الزيادة المطردة في عضوية الوكالة هي من قبل دول نامية قررت الانضمام للوكالة أساسا للاستفادة من برامج وأنشطة الوكالة في التطبيقات النووية السلمية للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية لهذه الدول، وذلك وفقا للمادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار النووي.

إننا ننتهز هذه المناسبة لنعبر عن تقديرنا لتطوير وتحسين فاعلية وأهداف برامج التعاون الفني، خاصة فيما يتعلق بالمساعدة في تحديد أولويات الدول والتركيز على المشاريع ذات العائد الملموس، والتشاور المبكر مع الدول الأعضاء حول تفاصيل المشاريع التي تود الدول التقدم بها، وإعداد إطار عمل لكل دولة. وفي هذا الشأن، فإن مصر تتطلع إلى استكمال مسيرة التعاون مع الوكالة في مشروعاتها المختلفة ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والمجالات الأخرى ذات الصلة.

وفيما يتعلق بأنشطة التحقق والضمانات، فإننا نؤكد مجددا أنه باستمرار القصور في تحقيق عالمية الضمانات الشاملة للوكالة، فإن الجهود المبذولة من أجل دعم نظام الضمانات لن تؤدي ثمارها، من حيث إزالة مخاطر الانتشار النووي. فالضمانات الشاملة تشكل الركيزة الأساسية لنظام عدم الانتشار النووي، ومن هنا تنبع أهمية العمل لتحقيق العالمية في تطبيقها.

لقد طرحت مصر العديد من المبادرات على المستوى الدولي والإقليمي لمواجهة الأخطار الناجمة عن الانتشار النووي، حيث دعت منذ ما يزيد على ربع قرن إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. كما دعا الرئيس المصري إلى إنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ودعت مصر، ولا تزال تدعو، من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى

مما يجعلها أفضل استعدادا لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية بالكفاءة المهنية والمصدقية المشهود لها بهما.

يأتي هذا التقرير ليؤكد أهمية دور الوكالة في حماية أركان نظام منع الانتشار النووي والسعي إلى دعمه والحفاظة على مصداقيته. فالوكالة أثبتت أنها الجهة الأساسية، التي تمتلك المصدقية والموضوعية، والمنوط بها تنفيذ الالتزامات الخاصة بتطبيق الضمانات على الأنشطة النووية للدول. كما أنها تقوم بجهود كبيرة وملموسة في دعم نقل التكنولوجيا النووية وتوظيفها في الاستخدامات السلمية المتعددة والمختلفة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في غالبية الدول الأعضاء، خاصة النامية منها.

ومن المتوقع أن تكون الوكالة - في المرحلة القريبة القادمة - مسرعا للعديد من المقترحات والأفكار الخاصة بدعم نظام منع الانتشار النووي. وإذا ما تم التوصل إلى اتفاق حول هذه الأفكار في مؤتمر عام ٢٠٠٥ في إطار صفقة معدلة - إذا جاز التعبير - لنظام منع الانتشار النووي، فإن الوكالة يمكن أن تكون الأداة الرئيسية لتنفيذ هذه المقترحات والأفكار. وهو الأمر الذي نتوقع أن تقوم به الوكالة بنفس الموضوعية والكفاءة المهنية والمصدقية التي عهدناها في تعاملها مع كافة الموضوعات الحساسة التي تتناولها.

إن دور الوكالة المتنامي في دعم ونشر مجالات التطبيقات السلمية للطاقة النووية والتعاون الفني مع الدول الأعضاء خاصة النامية منها، لا يقل أهمية عن أنشطتها الخاصة بالتحقق ومنع الانتشار النووي، رغم أن الأنشطة الأخيرة تحظى بالنصيب الأوفر من التغطية الإعلامية. وإذا كانت هناك جهود كبيرة لإعطاء مزيد من الزخم لنظام ضمانات الوكالة، فإنه يجب أن يكون هناك زخم مماثل تحظى به أنشطة التعاون الفني التي تنفذها الوكالة. فالواقع أن

من الإرهاب النووي. وترى مصر أن التنفيذ الأمثل لأنشطة الوكالة المقترحة يجب أن يراعي عددا من المعايير الأساسية، منها ألا تكون تلك الأنشطة بديلا للتدابير الوطنية؛ وألا تقلل من المسؤولية التي تقع على عاتق الدول بشأن التعامل مع المسائل المتعلقة بالأمن؛ وأن يكون تمويلها من خلال آلية للتمويل الطوعي. وفي هذا الصدد، تتطلع مصر إلى أن تكون التدابير والأنشطة الإضافية المقترحة في هذا المجال مكملية لأنشطة وبرامج التعاون الفني دون أن تنتقص منها أو من موارد صندوق التعاون الفني. وفي الوقت الذي نرحب فيه بجهود فريق الخبراء الاستشاري الذي شكله المدير العام حول موضوع الإرهاب النووي، فإننا نأمل أن يستمر إطلاع الدول الأعضاء على أنشطة هذا الفريق بشكل دوري.

واتساقا مع ما سبق، فإننا نود التأكيد على أن موقفنا بشأن موضوع إنتاج المواد الانشطارية يستند إلى ضرورة إخضاع المواد النووية، بما فيها المخزون منها، لأحكام الرقابة وهو ما يتفق مع الهدف الذي يجب أن تصبو إليه أي اتفاقية يتم إبرامها في هذا الشأن.

ختاما،ؤكد استمرار دعم مصر لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية. ومرة أخرى نشكر الدكتور محمد البرادعي، المدير العام للوكالة، على كل الجهود التي يقوم بها من أجل تحقيق أهداف ومقاصد الوكالة بالكفاءة المشهود لها بها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد راو إندرجيت سينغ، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند.

السيد سينغ (الهند) (تكلم بالانكليزية): هنئ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالدور الممتاز الذي تقوم به في تشجيع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وضمن

تطبيق نظام الضمانات الشاملة للوكالة على كافة المنشآت النووية في منطقة الشرق الأوسط دون تمييز.

وبالرغم من جميع هذه المبادرات لتحقيق الأمن والاستقرار في دول المنطقة، فإن إسرائيل، وهي إحدى دول المنطقة، لم تظهر رغبة في التفاعل الجاد من أجل معالجة خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط. وما زالت ترفض التقدم نحو تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على كافة منشآتها النووية، مما يؤثر سلبا على الجهود الرامية إلى مواجهة قضية عدم الانتشار النووي بصفة عامة، وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص. إن هذا الوضع يفرض على المجتمع الدولي مسؤولية مضاعفة من أجل القضاء على جميع المخاطر الناجمة عن الانتشار النووي وانعكاساتها على السلم والأمن الدوليين، والسعي إلى تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة في الشرق الأوسط.

وفي تقديرنا أن المحفل الذي ينوي مدير عام الوكالة عقده في أوائل العام المقبل يعد بداية مشجعة على طريق بدء دراسة وضع بعض الجوانب الخاصة بإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط. ولذلك فإننا نعرب عن تأييدنا لجهود المدير العام لعقد هذا المحفل، ونعلن عن استعدادنا للمشاركة فيه.

وفيما يتصل بالأمان النووي، فقد أبرزت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الحاجة الملحة إلى دعم وتقوية أنشطة الوكالة وبرامجها لحماية المواد والمنشآت النووية والمواد المشعة الأخرى من مخاطر الإرهاب النووي. وترى مصر أنه ما دامت هناك مواد نووية غير خاضعة لأي إشراف أو رقابة دولية، فإن المخاطر والتهديدات المتمثلة في إمكانية وقوع هذه المواد في أيدي الإرهاب ستظل قائمة.

لقد شاركت مصر بفاعلية في جهود الوكالة لبلورة تصور بشأن الأنشطة والتدابير الإضافية المقترحة للحماية

لدينا. فالاستهلاك المتدني للطاقة بالنسبة للفرد لا يمكن أن يستمر على ما هو عليه الآن نظرا لسعيينا إلى تسريع النمو الاقتصادي. ولذلك فإن أمن الطاقة ضرورة حتمية. وينبغي لنا كسر الحدود المقيدة الناتجة عن النقص في الطاقة والتي تؤخر نمو بلدنا. فالطاقة النووية ليست فعالة بالمقارنة بتكاليفها فحسب ولكنها أيضا بديل أنظف من الوقود الأحفوري. ونحن كدولة، مصممون على استخدام إمكانياتنا الكاملة لخير أمتنا. ويمكن لذلك أن يشكل أيضا حماية نحتاجها بشدة ضد التقلبات في أسعار المنتجات البترولية“.

ونظرا للطلب الهائل على الطاقة في اقتصاد ينمو بسرعة كالاقتصاد الهندي، ظللنا نسعى إلى تنمية القدرات الشاملة في كامل نطاق دائرة الوقود النووي، سعيًا مدعوماً بالبحوث والتطوير، والبنية التحتية للصناعة والسلامة. والهند اليوم من بين الدول السبّاقة التي يمكنها إعادة استخدام الوقود المستنفد في إنتاج الطاقة. وهذا أساسي في ضمان التوفر المستمر للطاقة النووية.

وقد خطت الهند خطوات كبيرة في تطوير تقنيات جديدة من خلال البحث والتنمية اللذين يعتمدان على قدراتها الذاتية. وقد كان سجل أداء وقود الكرييد الفريد بخليطه من البلوتونيوم واليورانيوم مميزا في المفاعلات المولدة السريعة التي لا تزال قيد الاختبار. وبمناج إعادة استخدام الوقود المستنفد في هذه المفاعلات أقفلت دائرة الوقود فيها.

وقد حصل تقدم جيد في العمل على إنشاء مفاعل كهربائي متقدم بقوة ٣٠٠ ميغاواط يعمل بالماء الثقيل، وهي تقنية لاستخدام الثوريوم، تنطوي على عدة تطورات هامة في دائرة وقود الثوريوم. ويتواصل العمل بشأن مفاعل مدمج يعمل على الحرارة العالية.

أمنها وسلامتها. وقد عملت الهند دوماً بشكل وثيق جدا مع الوكالة كشريك في التنمية.

وتحتفل الهند هذه السنة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء وزارة الطاقة الذرية. وخلال السنوات الخمسين الماضية، تطور البرنامج الهندي للطاقة الذرية. وقد أدت الأبحاث القائمة على الاعتماد على الذات والنشاطات الإنمائية التي قام بها العلماء في وزارة الطاقة الذرية إلى عمليات صناعية ضخمة في تكنولوجيا مفاعلات الماء الثقيل ودورة الوقود النووي المرتبطة بها، والماء الثقيل والإلكترونيات والمعدات، التي برهنت أنها ممتازة في أدائها التجاري. وإذ نواصل العمل على التوسيع السريع لقدراتنا النووية المرتكزة على المفاعلات الحرارية، نحن الآن مستعدون تماما لتحويل اكتشافاتنا وإنجازاتنا الإنمائية إلى نشاطات تجارية وصناعية تتصل بمفاعلات الطاقة السريعة ومفاعلات الثوريوم. وتتفق هذه الخطوة مع برنامجنا النووي المستمر والمؤلف من ثلاث مراحل، والمصمم لتلبية حاجة البلد الواسعة والمتزايدة إلى الكهرباء من خلال استخدام الكمية المتواضعة من اليورانيوم والموارد الواسعة من الثوريوم التي نملكها.

وقد أطلق رئيس الوزراء الهندي مؤخرا عملية بناء أول محطة كهرباء تعمل بالطاقة النووية بقوة ٥٠٠ ميغاواط، وتعتمد على مفاعلات مولدة سريعة في كالبكام الهندية. وأشار إلى النقاط التالية التي أبرزها رئيس وزرائنا في تلك المناسبة حين قال:

”إن أمن الطاقة مسألة تكتسي أهمية حيوية، خاصة في سياق الخطوات المتسارعة لنمونا الاقتصادي. وإذا نجحنا في تأسيس الخليط الأمثل من موارد الطاقة، الذي تشكل الطاقة النووية أحد مكوناته المهمة، سيكون بمقدورنا ضمان أمن الطاقة

للوفاية من الإشعاع. ومفاعلاتنا الأصلية لديها مميزات سلامة متعددة الطبقات. وسجل سلامة مفاعلاتنا من بين أفضل السجلات في العالم.

إن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في النهوض بعدة برامج إنمائية من أجل تحسين حالة البشرية من خلال استعمال التكنولوجيات النووية فريد من نوعه ويجب تشجيعه وتوسيعه. ومع ذلك، على الوكالة أن تواصل العمل في إطار خبرتها الفنية وبطريقة شفافة. ويجب عدم استعمالها لغايات أو أهداف سياسية تتجاوز هدفها الأصلي، المتمثل في الترويج للتقنيات النووية السليمة والأمنة والسلمية.

كانت الهند مساندا نشطا لبرامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتصلة بالطاقة النووية، وخاصة فيما يتعلق بالمفاعلات النووية الابتكارية ودورات الوقود. كما كنا شريكا فاعلا في البرامج المتعلقة بسلامة وأمن الموارد المشعة وإدارة المعرفة النووية - بما في ذلك الحفاظ على المعرفة ونشر المعرفة - وتعزيز التعليم والتدريب من أجل بناء القدرة من خلال الربط الشبكي. وما زالت تعقد عدة اجتماعات للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الهند، وتقام برامج التدريب لزملاء الوكالة، وتنظم الزيارات العلمية. وشارك علمائنا في عدد كبير من مهمات خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونسقوا مشاريع أبحاث.

ونشدد مرة أخرى على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة العلوم والتكنولوجيا المتعددة الاختصاصات والفريدة من نوعها في منظومة الأمم المتحدة برمتها، تستحق الدعم السخي من المجتمع الدولي.

السيد سريويدجيجا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بعد الاستماع باهتمام كبير للبيان الشامل الذي أدلى به المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي سلط الضوء على العمل الذي تم القيام به والتطورات التي جرت

وتعمل الهند على بناء مفاعل توكاماك الثابت الحالة والفائق التوصيل، والمصمم ليكون أول مفاعل توكاماك ثابت الحالة لألف ثانية. ويمكن استخدامه لعدد من الأبحاث الفيزيائية المتصلة بالمفاعل الدولي النووي الحراري التجريبي، وهو تعاون دولي لم يسبق له نظير بشأن الخطوة الرئيسية التالية في تطوير الانصهار.

والهند دولة نووية مسؤولة. وقد طورنا قدرتنا في هذا المجال عبر الاعتماد على الذات ونحن واعدون تماما بالمسؤوليات الهائلة التي تأتي مع امتلاك القدرات المتقدمة. وفي الوقت نفسه، لا نزال ملتزمين بأهداف عدم الانتشار. وعليه فنحن نواصل استخدام مواردنا وقدراتنا الذاتية لتحقيق مصالحنا الوطنية، ونفعل ذلك بطريقة تستوفي مستلزمات تلك الأهداف. من ناحية أخرى، ينبغي ألا تفرض جهود منع الانتشار قيودا غير ضرورية على تطوير الطاقة النووية واستخدامها.

ونعتقد أن من واجب جميع من لديهم مصلحة في مستقبل الطاقة النووية أن يعملوا بصورة بناءة وتشاركية نحو وضع تدابير أكثر فعالية في مراقبة الانتشار دون تقييد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بأي شكل من الأشكال. ورهنا بهذا الاعتبار، فإن الهند مستعدة لتكون شريكا في هذا الجهد ولتتحمل الالتزامات التي تنبثق عنه.

ويجري تشغيل برنامج الهند للطاقة النووية باتباع أقصى معايير السلامة والبيئة. فعمليات السلامة عبر دورة الوقود النووي الكاملة، ابتداء باستكشاف الخامات إلى تصريف النفايات، تشمل جميع جوانب السلامة، بما فيها مجالات السلامة الإشعاعية، والصناعية، والمهنية، والبيئية والسلامة من الحرائق. وتقوم الهيئة التنظيمية للطاقة الذرية بوصفها كيانا مستقلا، بمراقبة السلامة وفقا للمعايير التي توصي بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الدولية

ووفقا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن التعاون الفني لسنة ٢٠٠٣، يسجل وفد بلدي بارتياح أن التزامات الدول الأعضاء ومساعدتها تميزت بشكل واضح بزيادة هامة في الموارد الخارجة عن الميزانية لبرنامج التعاون الفني للوكالة. ويعكس المستوى العالي القياسي من الدعم - ١١,٨ مليون دولار مقابل ٥,٧ مليون دولار سنة ٢٠٠٢ - التزاما بالتغيير من أجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية من خلال استعمال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. كما نلاحظ بارتياح أنه تم استعمال ٩٠ إطارا برنامجيا قطريا - بزيادة ٣٢ عن ٢٠٠٢ - كوسائل تخطيط لتصميم مشاريع تعاون فني، في سياق الأولويات الوطنية، أصبحت قائمة حاليا أو تنتظر الموافقة النهائية. وفي هذا الصدد، قدم الوفد الإندونيسي رسميا إلى المؤتمر العام الثامن والأربعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، نسخة جديدة منقحة للإطار البرنامجي القطري للبلد، الذي تم التوقيع عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

وإذا أخذنا في الاعتبار أهمية الأطر البرنامجية الوطنية في التنمية الوطنية وبرنامج المساعدة الفنية للوكالة، فإنه من الأساسي تكرار تأكيد أهمية التعاون الدولي في الترويج للاستعمالات السلمية للطاقة النووية، وهو أحد الأركان الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن شرعية المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار النووي والحق غير القابل للتصرف لكل الدول الأطراف في نقل التكنولوجيا والمواد النووية دون عوائق ودون تمييز إلى البلدان النامية له دور لا مناص منه في الوفاء بمتطلبات التنمية الوطنية. وهذا يتماشى مع دور الوكالة في مساعدة الدول الأطراف على صياغة مشاريع التعاون الدولي في إطار الاستعمالات السلمية للطاقة النووية من خلال تطوير برامج فعالة ترمي إلى النهوض بقدراتها العلمية والتكنولوجية والتنظيمية القائمة

فيما يتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال ٢٠٠٣-٢٠٠٤، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للتعبير عن تقديره للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذا أمانتها على عملهما الهام والقيم في تحقيق الأركان الثلاثة لولاية الوكالة. وتتعهد إندونيسيا بدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية دعما كاملا، باعتبارها إحدى منظمات منظومة الأمم المتحدة، لتواصل تعزيز دورها المركزي والعالمي في التصدي للتحديات الهائلة التي تنتظرنا والحفاظ على ذلك الدور.

وتدرس إندونيسيا إمكانية إدماج الطاقة النووية في سياسة الطاقة الوطنية للفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٠، كما أعلنتها وزارة الطاقة والموارد المعدنية، التي تعتبر الطاقة النووية مكونا أساسيا في حاجات إندونيسيا من الطاقة في الأجل الطويل. فنتائج مشروع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للدعم بشأن التقييم الشامل لموارد الطاقة المتنوعة لتوليد الكهرباء في إندونيسيا، الذي تم إجراؤه خلال سنتي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، قد أدرجت في التخطيط الطويل الأجل لسياسة الطاقة في إندونيسيا.

وتوقعا لإدخال محطة للطاقة النووية، باشرت الوكالة الإندونيسية لتنظيم الطاقة النووية برنامجا شاملا لتطوير الهيكل الأساسي الضروري - بما في ذلك العاملون - خاصة في الأنشطة التي تتصل بالترخيص لمحطات الطاقة النووية وتفتيشها. وبالتالي فإنه ما تزال هناك حاجة إلى التعاون والمساعدة التي تقدمها الوكالة فيما يتعلق ببناء القدرة في مجال السلطات التنظيمية. إضافة إلى ذلك، فإن التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع البلدان المتقدمة النمو التي لديها خبرة في تطوير وتشغيل محطات الطاقة النووية أصبح ضرورة.

علاوة على ذلك، من بين الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي، ما زال يتعين على ٤٣ منها أن تدخل إلى حيز النفاذ اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة، وفقا لتلك المعاهدة. وإذا كان لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يكون قادرا على تقديم تلميحات موثوقة فيما يتعلق بعدم الانحراف باستخدام المواد النووية وعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير مصرح بها، فإنه ينبغي منحها السلطة الضرورية. وبالتالي، وتماشيا مع الوثيقة GC (48) /RES/14، تناشد إندونيسيا كل الدول التي قطعت التزامات بشأن عدم الانتشار النووي - وخاصة تلك التي لديها أنشطة نووية هامة - أن تدخل الصكوك القانونية لنظام الضمانات المعزز حيز النفاذ وتعمل على تنفيذها.

ولهذا الغرض، بادرت إندونيسيا بتنفيذ الضمانات المتكاملة على صعيد الدولة. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن هذه التدابير ستعزز فعالية نظام الضمانات وتطبيق البروتوكول النموذجي الإضافي وتحسن كفاءته، وكذلك نظام الوكالة للتحقق. كما نؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي منح الدول، وبشكل خاص البلدان النامية، الموقعة على البروتوكولات الإضافية في سعيها إلى تحقيق التنمية وإنتاج واستخدام الطاقة والمعرفة النووية للأغراض السلمية، معاملة تفضيلية في الحصول على التعاون التقني بغية النهوض بتنميتها الوطنية.

وفي مجال الأمن والسلامة النووية، تشيد إندونيسيا بجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء لتعزيز أمنها النووي، كما نقدر الأولوية القصوى التي توليها الوكالة لصياغة التدابير الهادفة إلى منع سرقة المواد النووية أو تخريب المرافق النووية. وقد زاد اهتمام الوكالة، الذي تشاركها فيه الدول، بخطر الإرهاب الإشعاعي من التركيز على تحسين أمن المواد الإشعاعية الأخرى ومكافحة الاتجار غير المشروع.

على أساس الاحتياجات ذات الأولوية لدى كل بلد وقراراته.

وقد ظلت إندونيسيا، لأكثر من عقدين، ملتزمة بالترويج للاستعمالات السلمية للطاقة النووية من خلال تطوير وتعزيز روابط التعاون، الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء، وخاصة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فمن خلال المساعدة التي قدمها برنامجها للمساعدة الفنية، طبقنا بنجاح التقنيات النووية في عدد من مجالات برامج التنمية الوطنية، ومن بينها الزراعة والصناعة والرعاية الصحية وحماية البيئة. وبالنظر إلى خطة إدخال الطاقة النووية في البلد كعنصر استراتيجي للحصول على مزيج أمثل على المدى البعيد في النظام الوطني الإندونيسي المستدام لإمدادات الطاقة، فإننا نعتزم زيادة تعزيز هذا التعاون، ليس مع الوكالة فحسب وإنما كذلك مع البلدان الرائدة في هذا القطاع من التكنولوجيا النووية.

وتلاحظ إندونيسيا التقدم الذي تم إحرازه في مجال التحقق النووي. فوفقا لوثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية GC (48) /11 المتعلقة بتعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته، بما في ذلك تنفيذ البروتوكولات الإضافية، زاد عدد اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية التي تم توقيعها أو التي دخلت حيز النفاذ بشكل ملحوظ. وبلغ العدد الإجمالي للدول التي لديها اتفاقات ضمانات حاليا ١٤٩، في حين زاد عدد الدول التي لديها بروتوكولات إضافية دخلت حيز النفاذ من ٣٥ إلى ٥٩. وبالرغم من التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن، فإن مهمتنا لم تنته بعد، لأن ١٠٨ دول - من بينها ١٧ دولة لديها أنشطة نووية هامة - ما زال ينتظر أن توقع على البروتوكولات الإضافية، في حين أن ٢٥ دولة - من بينها ١٢ لديها أنشطة نووية هامة معروفة - وقعت البروتوكولات الإضافية لكنها ما زالت تحتاج إلى إدخالها حيز النفاذ.

النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو).

في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وقّعت جمهورية كوبا على اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرتو كوله الإضافي. ثم صدقت حكومتها، في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، على اتفاق الضمانات الشاملة والبرتو كوله الإضافي الملحق به. كما قدمت كوبا إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها الأولي بخصوص المواد النووية، في ٢٣ آب/أغسطس الماضي، مما يؤكد من جديد عزم كوبا على المضي قدماً في تعزيز تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وإضافة إلى ذلك، نود أن نذكر في هذا الصدد بأنه في ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وكدليل إضافي على التزامنا الراسخ بتحقيق السلم وتعددية الأطراف، استضاف بلدي المؤتمر العام الثامن عشر لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد توج هذا الحدث بالنجاح واعتمد وثيقة ختامية، هي إعلان هافانا. وقد كان هذا المؤتمر مناسبة ملائمة للاعتراف الرسمي بتصديق كوبا على معاهدة تلاتيلولكو، مما أتاح بدء نفاذ هذا الصك الدولي بشكل كامل وتعزيز أول منطقة كثيفة السكان في العالم كمنطقة خالية من الأسلحة النووية بشكل كامل. وجميع تلك الأعمال تتسق بشكل تام مع موقفنا المبدئي القائم على أن المبادئ العسكرية التي تقوم على امتلاك الأسلحة النووية غير مقبولة.

وقد شاركت كوبا بنشاط في عملية الإعداد للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقبل، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن مقتنعون بأن الوسيلة الوحيدة للتغلب

وتعبّر إندونيسيا عن تقديرها للوكالة الدولية للطاقة الذرية على إيفادها بعثات من الخبراء إلى إندونيسيا بهدف تعزيز الحماية المادية لهياكلنا الأساسية النووية والإشعاعية. ولا تتركز هذه المساعدة الفنية المقدمة من الوكالة في الإعداد لإطار مفاهيمي فقط، بل هي أمر أساسي لتحسين القواعد والأنظمة القائمة للسلامة النووية والحماية من الإشعاع، وكذا النهوض بقدراتنا في مجال الموارد البشرية.

وتكرر إندونيسيا، في هذا المجال، التأكيد على رأيها الذي يشاركها فيه آخرون على نطاق واسع بأنه ينبغي أن يكون الأمن النووي من بين أهم الأولويات العالمية. وبالتالي، نحن نطالب جميع الأطراف المعنية بأن تعمل ما في وسعها لدعم الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الدولي، كما ورد ذلك في قرار المؤتمر العام الثامن والأربعين GC(48)/RES/10 و GC(48)/RES/11 بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال السلامة النووية والإشعاعية والسلامة في مجال الأمان النووي والأمان الإشعاعي وأمان النقل والنفايات والتقدم في التدابير الرامية إلى الحماية من الإرهاب النووي والإشعاعي.

السيد لوييز (كوبا) (تكلم بالاسبانية): نود أن نتقدم بالشكر إلى السيد محمد البرادعي، المدير العام، على عرضه التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يشمل الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

كما يتضح بجلاء من التقرير السنوي للوكالة، استمرت الحكومة الكويتية في اتخاذ خطوات إيجابية تبين بوضوح عزمها السياسي على الامتثال لكل الالتزامات التي أخذتها على عاتقها بوصفها دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك في معاهدة حظر الأسلحة

وترى أن أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر حيوي بالنسبة لنقل التكنولوجيا.

ولقد استفادت كوبا من هذا التعاون عبر مراحل تاريخها. وهناك مؤشرات ممتازة على التنفيذ وكذلك الاستخدام الفعال للموارد. وقد خُصصت هذه الموارد لبرامج ذات أولوية في البلاد في مجالات مثل الصحة والزراعة والصناعة، وترتب على ذلك أثر إيجابي في تنفيذها. فعلى سبيل المثال، أسهم تنفيذ عدد من مشاريع التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحسين خدمات العلاج بالأشعة، وهي عنصر مهم في برنامج كوبا لمكافحة السرطان، الذي ظلت تنفذه لعدة سنوات.

ونتيجة لذلك استمرت كوبا، بالرغم من الصعوبات الهائلة الناجمة عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض عليها، في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما تود كوبا أن تعيد التأكيد على تأييدها اتفاق التعاون الإقليمي لتعزيز العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتؤيد كوبا جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى تنفيذ برامج وأنشطة تهدف إلى توفير الوقاية من الإرهاب النووي، دون التأثير على الموارد المالية والبشرية المكرسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يعيد التأكيد على أن التعاون الدولي الذي يقوم على الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة هو وحده الكفيل بتقديم الرد الفعال والمستدام على خطر الإرهاب في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك الإرهاب الذي تُستعمل فيه أسلحة الدمار الشامل.

على قصور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الامتثال لهدف القضاء الكامل على كل الأسلحة النووية في إطار تحقق دولي صارم. ومن شأن هذا أن يضمن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية فقط. وهذا هو الهدف الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ووفقا لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يجب احترام الحق المشروع لكل الدول في الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويجب وضع حد لفرض التدابير التقييدية الأحادية الطرف على تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. كما نكرر رفضنا للنهج المؤيد للانتشار الأفقي، دون أن يأخذ في الاعتبار الزيادة الدائمة في الانتشار العمودي.

وتولي كوبا أهمية خاصة لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونكرر التأكيد على ضرورة تحقيق توازن مناسب بين الدعائم الأساسية الثلاث لهذه المنظمة، وهي التعاون التقني والسلامة والتحقق.

إننا نؤكد على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليس بوصفها ضامنا للاستخدام السلمي للطاقة النووية فحسب، ولكن بوصفها أيضا مؤسسة تشجع التعاون الدولي في هذا المجال وتنفذه. وفي هذا الصدد، يأمل بلدي أن تعيد الجمعية العامة التأكيد على دور الوكالة، وفقا للأهداف والوظائف المحددة في نظامها الأساسي، في النهوض بالبحث والتطوير والتطبيق العملي للطاقة الذرية من أجل الأغراض السلمية.

إننا نعتقد أنه ينبغي يكون هناك توازن بين الموارد المكرسة لأنشطة التعاون وتلك المخصصة لأنشطة الوكالة الأخرى. كما تعترف حكومة بلدي بالدور الهام الذي تضطلع به التكنولوجيا النووية في تحقيق التنمية المستدامة

وأن يكشف جهوده تجاه تحقيق نزع الأسلحة، وخاصة نزع السلاح النووي.

إن تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيكون مفتاحاً لتعزيز الجوهرى لنظام عدم الانتشار النووي. واليابان، من جانبها، تواصل جهودها لتعميم البروتوكول الإضافي لاتفاقية عدم الانتشار النووي، الذي تعتبره أكثر الطرق واقعية وفعالية لتحقيق ذلك الهدف. وأعتنم هذه الفرصة لكي أحث البلدان التي لم تبرم حتى الآن البروتوكول الإضافي، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ثانياً، تمثل البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديداً للسلم والاستقرار في منطقة شمال شرقي آسيا وتحدياً خطيراً لنظام عدم الانتشار النووي الدولي. وتحث اليابان بشدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لجميع الاتفاقات الدولية المتصلة بالقضايا النووية، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار النووي، والتخلي عن جميع برامجها النووية، بما في ذلك برنامج تخصيب اليورانيوم بكامله، في إطار تحقق دولي يتمتع بالمصداقية.

ثالثاً، بالنسبة لإيران، من الضروري أن تنفذ الحكومة الإيرانية بإخلاص جميع متطلبات قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة. وستكون جهود إيران لتعزيز الشفافية وتبديد شواغل المجتمع الدولي العميقة ضرورية لحسم هذه المسألة في وقت مبكر.

وتقدر اليابان تقديراً كبيراً لقرار ليبيا بالتخلي عن برنامجها النووي وعن كل برامج أسلحة الدمار الشامل الأخرى وتعزيز تعاونها مع المجتمع الدولي. ويمثل ذلك أحد النجاحات العظيمة التي تم تحقيقها في السنة الماضية. ونحن نحث بشدة الدول الأخرى التي تشكل شاغلاً فيما يتعلق بموضوع الانتشار النووي أن تحذو حذو ليبيا وتلتزم بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن استخدام الآليات الانتقائية غير الشفافة التي تعمل خارج إطار الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية لا يمثل بأي حال من الأحوال استجابة ملائمة لظواهر الإرهاب الدولي، بما في ذلك الإرهاب الذي قد يستخدم أسلحة الدمار الشامل أو وسائل نقلها أو المواد ذات الصلة.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للدكتور محمد البرادعي على تقريره المفصل عن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

في الوقت الحالي، يواجه نظام عدم الانتشار النووي تحديات خطيرة، وتعزيز نظام عدم الانتشار واحد من أهم المهمات التي تتطلب العمل من جانب المجتمع الدولي.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الطاقة الذرية مصدراً هاماً للطاقة، يسهم في استقرار إمدادات الطاقة ومنع الاحترار العالمي. والتطبيقات السلمية للطاقة النووية التي تمتد إلى مجالات الصحة والزراعة والصناعة، مفيدة للغاية لتنمية المجتمع الدولي اقتصادياً واجتماعياً. ولهذا السبب، فإن الدور المزدوج للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في تعزيز نظام عدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية قد اكتسب أهمية متزايدة.

وأود اليوم أن أشير بإيجاز إلى عدة أنشطة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تعتبرها اليابان أهم الأنشطة.

أولاً، إن تعزيز نظام عدم الانتشار النووي واحد من أهم أولويات السياسة الخارجية لليابان. والسنة المقبلة، ٢٠٠٥، سنة هامة لأنها توافق الذكرى الستين لقصف اليابان بالقنبلتين الذريتين. ومن المتوقع على نطاق واسع أن يحدد المجتمع الدولي في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التزامه بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار،

الشامل، خاصة عن طريق تعزيز الجهود المشتركة لإنشاء نظام عالمي للتعامل مع التحديات والتهديدات المرتبطة بهذه الأسلحة، بما فيها الأسلحة النووية.

وتؤيد روسيا الشراكة الدولية الوثيقة جدا في هذا المجال وهي تساهم بكل الجهود الحثيثة لمنع الانتشار النووي. وقد كنا من الدول التي أعدت قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وروسيا طرف في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، وهي أيضاً من مقدمي خطة عمل مجموعة الثمانية في مجال عدم الانتشار. وتترابط هذه المبادرات بعضها ببعض ترابطاً جيداً ولا بد أن تعزز من فعالية نظام منع انتشار الأسلحة النووية، الذي يكتسي أهمية خاصة عشية المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونؤكد مرة أخرى أهمية معاهدة عدم الانتشار النووي في توفير الأمن العالمي. ولسوء الطالع، لم توح نتيجة الدورة الأخيرة للجنة التحضيرية لهذا المؤتمر بالتفاؤل. ومن الأهمية بمكان أن يراعي جميع الأطراف في المعاهدة خلال الاستعراض في ٢٠٠٥ الحاجة إلى الحفاظ عليها وتعزيز فعاليتها على أساس نظام عدم الانتشار.

وظلت روسيا تؤيد باستمرار مواصلة تعزيز الاستقرار الاستراتيجي. وقد دخلت معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي حيز النفاذ في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وهي تشكل مساهمة حقيقية في تنفيذ الالتزامات الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وتتجاوز أهمية هذه المعاهدة العلاقات الثنائية وهي في مصلحة جميع الدول. ونواصل أيضاً تنفيذ الاتفاق المبرم بين حكومة الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية المؤرخ ١٨ شباط/

أخيراً، نتيجة لتعاون اليابان المستمر لسنتين عديدة، بدأ تنفيذ الضمانات المتكاملة في اليابان في أيلول/سبتمبر من هذه السنة، مما يجعل بلدي أول بلد لديه أنشطة نووية واسعة النطاق، ينفذ هذه الضمانات. ونرى أن تنفيذ اليابان لهذه الضمانات المتكاملة إنجاز كبير فيما يتصل بإنفاذ التدابير والمثال الذي تقدمه للبلدان الأخرى. وترحب اليابان بالقرارات التي اتخذتها الوكالة من منظور تشجيع الاستخدام الفعال للموارد المحدودة المتاحة لنا.

ويواجه المجتمع الدولي تحديات كبرى في سعيه إلى تعزيز نظام عدم الانتشار النووي. وفي الوقت نفسه، ازدادت التوقعات من الوكالة وتعاضمت الأدوار التي ينتظر أن تؤديها. وأؤكد لكم أن اليابان ستظل تقدم مساعدتها الفعالة إلى الوكالة في تحقيق مهمتها الأساسية.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

يسعدنا أن نرحب بالمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، وأن نشكره على عرضه للتقرير السنوي للوكالة.

وتعرب روسيا، بصفتها عضواً نشطاً في الوكالة، عن ارتياحها للأنشطة التي تقوم بها الوكالة، وتنوّه بأهميتها المتزايدة وتعاضم دورها في تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وفي توفير المستوى اللازم من الثقة في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية والتنمية الآمنة لهذه الطاقة. ونؤكد من جديد الحاجة إلى مواصلة تعزيز نظام الضمانات في الوكالة وإلى زيادة فعاليته على أساس نظام عدم الانتشار.

وتتجلى أهمية هذا العمل الفعال في مجال عدم الانتشار النووي في خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين. إن وحشية الأعمال الإرهابية الأخيرة، بما فيها تلك التي حدثت في روسيا، تبرز الحاجة إلى توفير الضمانات الفعالة لمنع وصول الإرهابيين إلى أسلحة الدمار

في أيلول/سبتمبر. إننا ننظر إلى ذلك القرار باعتباره خطة عمل مجلس المحافظين، ونأمل أن يُصبح من الممكن، بحلول اجتماع المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر، تقديم توضيح نهائي لكل الأسئلة التي ما زالت لدى الوكالة بخصوص الأنشطة السابقة لطهران في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالمسائل المحيطة بالبرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نود أن نشير إلى أن روسيا قامت بجهود سياسية ودبلوماسية من أجل الاستئناف السريع للمحادثات بغية حل مشاكل البرنامج النووي لكوريا الشمالية داخل إطار الصيغة السادسة الأطراف. يجب أن يتضمن الحل الشامل للمشكلة جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية وإنهاء البرنامج النووي العسكري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعودة ذلك البلد إلى نظام معاهدة عدم الانتشار النووي وتحديد تعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع ضمان المصالح المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال منحها ضمانات أمنية وتهيئة الظروف الملائمة للتطور الاقتصادي العادي لذلك البلد.

أود أن أجدد تأكيد تأييدنا لمشروع القرار A/59/L.18 المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية". لقد شاركت روسيا في تقديم ذلك المشروع، انطلاقاً من إدراكها التام لأهمية العمل الذي تقوم به الوكالة.

السيد دي فيغيريدو (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): يسرني، سيدي الرئيس، أن أنقل لكم باسم وفد بلدي تهانينا الحارة بمناسبة انتخابكم المستحق تماماً. ونحن سعداء لرؤيتكم ترأسون عمل الجمعية العامة في دورتها الحالية. فانتخابكم اعتراف بمهاراتكم الدبلوماسية العالية وتجربكم الواسعة، وكذلك بالدور الهام لبلدكم داخل المجتمع الدولي. كما نهني فريقكم.

فبراير ١٩٩٣ بشأن استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء المشتق من الأسلحة النووية.

ونود أن نعيد تأكيد دعمنا لمشروع الوكالة بشأن المفاعلات النووية المبتكرة ودوائر الوقود، التي يجري تنفيذها برعاية الوكالة، عملاً بالقرار الذي اعتمدته المؤتمر العام في سنة ٢٠٠٠ بشأن موضوع تعزيز أنشطة الوكالة المرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية. إننا نعتبر ذلك المشروع خطوة عملية لتنفيذ المبادرة التي قدمها رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، في مؤتمر قمة الألفية من أجل استحداث تكنولوجيات نووية مقاومة للانتشار النووي.

وتولي روسيا أهمية كبرى للبحث في ميدان التكنولوجيات النووية الجديدة وتطويرها. وتماشياً مع استراتيجيتنا المعتمدة من الحكومة لتطوير الطاقة النووية في روسيا خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، يجري العمل بشأن عدد من المشاريع الابتكارية التي تستخدم مفاعلات النيوترونات السريعة، وهو ما سيمكن من حل مشكل استعمال البلوتونيوم المستخدم في صنع السلاح في محطات إنتاج الطاقة النووية بدورات وقود مغلقة تماماً.

اسمحوا لي أن أتطرق الآن إلى بعض أوجه أنشطة الوكالة التي لديها وقع كبير في كل أنحاء العالم. لقد كنا نتابع التطورات المتعلقة بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية وما زلنا ندافع عن حل كل القضايا البارزة في هذا الصدد من خلال التفاعل البناء بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونلاحظ أهمية التحرك الحازم للوكالة في اتجاه تحويل أنشطة مراقبتها في ذلك البلد إلى قنوات عادية وروتينية، كما هو الأمر الآن في أغلب الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي، وسنعمل من أجل تحقيق ذلك الهدف في المستقبل. ونأمل أن تنفذ إيران تنفيذاً تاماً أحكام القرار الذي اتخذته مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية

وأغلبها بلدان أعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالتالي، يشجع بلدي الوكالة على مواصلة دعم الدول الأفريقية الأعضاء في مساعيها لتوظيف تقنية الحشرة العقيمة لإنشاء منطقة خالية من ذبابة التسي تسي في أفريقيا.

وفيما يتعلق بالملايا، فإن تطوير تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة أو استئصال البعوض أمر أساسي. وتتسبب الملايا في ما يقارب مليوني وفاة سنوياً، حيث تحدث أكثر من ٩٠ في المائة من حالات الملايا في العالم في أفريقيا. وبالتالي، على الوكالة أن تكتفِ البحوث بغية تمكين توظيف تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة أو استئصال البعوض الناقل للملايا. ومع ذلك، تحتاج بحوث الوكالة إلى أن تُشرك على نحو متزايد الدول الأعضاء الأفريقية وغيرها من الدول النامية، ومؤسسات العلوم والبحوث في برامج بحوثها.

إن العدد المتزايد من حالات السرطان الجديدة وبالتالي عدد الوفيات الذي تتسبب فيه في أنحاء العالم، يؤثر على نحو خاص على البلدان النامية ويهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فاستعمال التكنولوجيا النووية الموجودة للتشخيص والمعالجة يمكن أن يشفي العديد من الحالات إذا تم كشفها في وقت مبكر. ومن سوء الطالع، أن التكنولوجيات الملائمة، بما فيها العلاج الإشعاعي بالكوبلت، ليست متوفرة لأغلب مرضى السرطان في البلدان النامية.

وفيما يتعلق بالمساهمات المتواصلة للوكالة في مجال الصحة البشرية - وخاصة الطب النووي، بما فيها خدمات العلاج الإشعاعي بالكوبلت في البلدان النامية - وفي المشاركة المالية وغير المالية للدول الأعضاء وغيرها في برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نقترح أن تعزز الوكالة مشاركتها في الشراكات الدولية مع المانحين الدوليين في هذا المجال.

لقد قبلت جمهورية أنغولا سنة ١٩٩٩ عضواً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستفادت منذ ذلك الحين من

سعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ تأسيسها سنة ١٩٥٧ إلى تسريع وتوسيع مساهمة الطاقة النووية في السلام والصحة والازدهار.

لقد استعرضنا بعناية تقرير الوكالة لسنة ٢٠٠٣، ونود أن نعرب، في هذا الصدد، عن تقديرنا لأنشطة الوكالة التي تم تطويرها تحت الأركان الثلاثة للتعاون الفني والسلامة والتحقق. ويقدر وفد بلدي، على وجه الخصوص، جهود الوكالة في تطوير التطبيقات والتكنولوجيات النووية لصالح الدول الأفريقية، حيث تساعدنا على استعمال التكنولوجيات النووية في مسعانا إلى تحقيق التنمية المستدامة. فنحن في أفريقيا، ما زلنا بعيدين عن تحقيق الهدف النهائي المتمثل في توفير مرافق ملائمة وصحية وغذاء كاف وبيئة آمنة للسكان.

وافق المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته الثامنة والأربعين على ثلاثة قرارات متعلقة بمواضيع تخطى بأعلى درجة من الأهمية في القارة الأفريقية: دعم حملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذبابة التسي تسي وداء المثقبيات في البلدان الأفريقية؛ وتطوير تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة أو استئصال البعوض الناقل للملايا؛ وبرنامج عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل علاج السرطان. إن تنفيذ تلك البرامج ذو أهمية قصوى لأنها تساهم في إنقاذ الأرواح وكذلك في الحد من الفقر في المنطقة الأفريقية.

إن ذبابة التسي تسي - وداء المثقبيات الذي تنقله - مشكلة أفريقية كبيرة عابرة للأوطان وتُشكل أحد أكبر القيود على التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه القارة الأفريقية، إذ تؤثر على صحة البشر والمواشي وتحد من استعمال الأراضي وتتسبب في زيادة الفقر. ويودي الداء بأرواح عشرات الألوف من البشر وملايين الحيوانات الأليفة كل سنة مهدداً أكثر من ٦٠ مليون شخص في ٣٧ بلداً -

السيد دانيش - يزدي (جمهورية إيران الإسلامية)
(تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن خالص تقديرنا للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، على تقديمه تقريراً شافياً إلى الجمعية العامة، بخصوص أهم التطورات في أنشطة الوكالة خلال عام ٢٠٠٣. إننا نأمل أن تتوج بالنجاح جهوده التي لا تعرف الكلل، والتي يبذلها في سبيل تعزيز نظام عدم الانتشار.

ويشير التقرير الحالي للوكالة، الذي جاء في الوثيقة A/59/295، إلى مختلف الأنشطة التي قامت بها الوكالة، تنفيذاً لولايتها الهامة والحساسة. وكما يشير التقرير، اتسم عام ٢٠٠٣ بنجاح كبير حققته الوكالة في جهودها الرامية إلى ضمان تقاسم فوائد التكنولوجيا النووية عالمياً، بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية مطالبة بموجب نظامها الأساسي، بأن "تسعى إلى تسريع وتيرة مساهمة الطاقة النووية في تحقيق السلام والصحة والرخاء عبر أرجاء العالم، وتوسيع نطاق تلك المساهمة". وذلك المطلوب لا يضع على عاتق الوكالة مسؤولية معينة فحسب، بل يؤكد أيضاً على أهمية التكنولوجيا النووية من أجل تحقيق تقدم المجتمع البشري.

إن للتكنولوجيا النووية، التي هي تراث مشترك للبشرية، تطبيقات واسعة تتراوح من الطب والزراعة إلى توفير مصدر طاقة متجدد. وإن تطبيقات التقنيات الذرية "الذرات من أجل الصحة" وإنتاج الغذاء و "إدارة موارد المياه العذبة العالمية النادرة"، الواردة في هذا التقرير، تزداد أهميتها كأدوات لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، يمكن للوكالة، بل ينبغي لها، أن تضطلع بدور مركزي في تعزيز التعاون التقني بين الدول الأطراف، بما في ذلك تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية والتنظيمية للدول النامية، بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

المساعدة التي تقدمها الوكالة وفق برنامج التعاون الفني. في الوقت الحاضر، لدينا أربعة مشاريع يجري تنفيذها في مجال الفيزياء النووية وتشخيص أمراض الحيوان والعلاج الإشعاعي والتلوث البحري. كما كنا نشترك في العديد من المشاريع الإقليمية. ومع ذلك، من الأهمية بمكان التشديد على أنه لا يمكننا زيادة الاستفادة من هذه المساعدة إلى الحد الأقصى إلا إذا كانت تشمل تدريب مواطنينا ذوي التعليم الجيد في العلوم والتكنولوجيات النووية.

ويكتسي بناء القدرة أهمية حاسمة في برنامج الحكومة الأنغولية. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن تقنيينا يشاركون من خلال الأنشطة التي تنظمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمؤتمرات والزيارات العلمية وبرامج المنح الدراسية ومناسبات أخرى، بينما بعثت خبراء الوكالة - في إطار برامج ومشاريع الوكالة الدولية للطاقة الذرية - تعمل بشكل فاعل في بلدنا.

وتولي أفريقيا أهمية كبرى لأنشطة الوكالة المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين. وتعتبر حكومة أنغولا دور الوكالة، بصفتها حارساً نووياً دولياً، دوراً هاماً للغاية. ولهذا، فإن بلادي تتوقع أن تحترم كل الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولاية الوكالة للتحقق من مدى الالتزام بالمعاهدة. وإن هدف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو تخليص العالم من التهديد النووي، ولن يتسنى تحقيق ذلك إلا إذا تمت إزالة كل الأسلحة النووية.

وإن جمهورية أنغولا لديها من الأسباب ما يدعوها إلى دعم اعتماد تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقبل الختام، أود أن أعنتم هذه الفرصة لأعرب عن تهنئتي للدكتور محمد البرادعي على إدارته الفعالة والمقتدرة لأعمال الوكالة. ونود أن نؤكد على حياده المستمر في ممارسة مهامه.

وإدراك محرري هذين الصكين الهامين. ومع ذلك، لا يجوز أن نسمح بتكريس فكرة كون العضوية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية تشكل في الواقع عائقاً أمام الاستخدام السلمي، بينما تكافئ اللاعضوية بالإذعان، كما هي الحالة بالنسبة لتطوير أحد أكبر المخزونات النووية، الواقع في الشرق الأوسط. وكان ينبغي أن يترتب على رفض الطرف الوحيد في الشرق الأوسط خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قبول الالتزامات التي جاءت بها المعاهدة ونظام الضمانات عقاب، في ظل أكثر القيود صرامة، بدلا من المجازاة بالإعفاء من العقاب.

ولا يمكن تقييد الحق الثابت للدول الأطراف في المعاهدة المكرس في المادة الرابعة لأي سبب، ما دام ذلك الحق يمارس في الأغراض السلمية وداخل نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعليه، ينبغي أن لا تعيق الجهود الوطنية الرامية إلى تطوير الطاقة النووية والبحث فيها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بغرض تشجيع التنمية الاقتصادية أية اعتبارات سياسية خارجية لاحقة. وينبغي أن لا تمنع أية اعتبارات، غير شروط المعاهدة، من تنفيذ حقوق والتزامات الدول الأطراف، المنصوص عليها في المعاهدة.

إن إيران، وهي من الدول الأطراف الأصلية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ملتزمة بواجباتها بموجب المعاهدة. كما أننا عقدنا العزم، في نفس الوقت، على ممارسة حقنا الثابت في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، كما هو مكرس في المادة الرابعة من المعاهدة. وإن قرار إيران وعزمها على الاستمرار في توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة النووية يقوم على أساس اعتبارات تقنية ومالية لها ما يبررها. وإن القيمة المضافة للموارد النفطية المحدودة واستخدام هذه الموارد في صناعات أخرى، بالإضافة

المجال الخاص الذي صار ينظر فيه أكثر فأكثر إلى التكنولوجيا النووية على أنها أساسية هو ذلك المتعلق بمحطات الطاقة النووية. وقد أدركت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في قرارها RES/14(43) GC المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، "أن العديد من الدول تعتبر الطاقة النووية خياراً صالحاً بموجب آلية التنمية النقية لبروتوكول كيوتو، بوصفها مصدراً بيئياً حميداً للطاقة". وفي هذا السياق، طلب المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية من المدير العام مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة بهدف تحسين القدرات العلمية والتكنولوجية والتنظيمية للبلدان النامية، بمواصلة المساعدة، في جملة أمور، في مجال إنتاج الطاقة بالنسبة للدول التي تسعى إليها باعتبارها جزءاً من مجموع مصادرها للطاقة في القرن الحادي والعشرين. وإننا نرحب بتقرير المدير العام الذي بين فيه أنشطة الوكالة في هذه المجالات المهمة.

يُشكل الحق الثابت لجميع الدول الأطراف في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية دون تمييز أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد تعهدت الدول الأطراف، وفق أحكام المادة الرابعة من تلك المعاهدة، بتيسير أوسع تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات التكنولوجية والعلمية من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويتطلب تنفيذ تلك الأحكام الأساسية اعتماد نهج واقعي ومتوازن تجاه حقوق والتزامات الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويكفل هذا النهج المتوازن بالفعل استمرار النظام القانوني الحالي، بتوفير حوافز للعضوية والامتثال.

إن أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيما يخص إجبارية التعاون والتشارك في مجال التكنولوجيا بين الأطراف التي قبلت التزامات عدم الانتشار، لتشهد على حكمة

ويسرنا أن ننوه بأن التقارير الأخيرة للوكالة تقدم مؤشرا واضحا على أن خطوات كبيرة وحاسمة اتخذتها الوكالة وإيران على السواء نحو حل القضايا المعلقة. وتمثل أنشطة التحقق الحالية، التي تتجاوز اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي، إنجازا هاما لكل من إيران والوكالة. ويجب أن يؤخذ في الحسبان أن عدم وجود معايير ومواعيد زمنية محددة أو معلومة، يمكن لإيران على أساسها أن تنظم نفسها لعمليات تفتيش قوية، فرض على إيران أن تقدم معلومات أو تسمح بالوصول، أساسا بعد تقديم الوكالة لطلباتها، ولكن بشكل خاص، بعد أن أثارت دولة معينة بين الحين والآخر، وعلى أساس معلومات استخبارية سبق أن ثبت خطأها، شواغل حول مواقع ليست ذات صلة - شواغل ثبت دائما أنها خاطئة.

ولكن بروح التعاون، وكما أكد تقرير الوكالة، اتخذت إجراءات لتلبية طلبات الوكالة بأنهم وأسرع طريقة ممكنة. وما يزيد على ٨٠٠ يوم عمل من التفتيشات نفذت في إيران منذ شباط/فبراير عام ٢٠٠٣، مما يعتبر واحدا من أقوى وأكثر التحقيقات اقتحاما في تاريخ الوكالة.

واستنادا إلى التقرير الأخير للوكالة، يمكن للمرء أن يستنتج بإيجاز أنه لم يكن هناك أي دليل على تحويل في برنامج إيران النووي؛ وأن الوكالة تحرز تقدما مطردا في فهم طبيعة ونطاق برنامج إيران النووي؛ وأن إيران تتصرف كأنها صادقت على البروتوكول الإضافي وقدمت ١٠٣٠ صفحة من إعلانها الأولي، وفقا للبروتوكول الإضافي؛ وأن بعض القضايا المعلقة سابقا وصلت إلى نقطة سيضطلع فيها بمزيد من أعمال المتابعة المطلوبة كجزء من التنفيذ الروتيني للضمانات؛ وأنه، استنادا إلى تحليل الوكالة حتى الوقت الحاضر، يبدو من المعقول أن التلوث الذي اكتشفته الوكالة في مواقع مختلفة من إيران لم ينتج عن تخصيبها لليورانيوم. وتلك الحقائق والاستنتاجات تقدم صورة واضحة عن

إلى الاهتمام بتلوث البيئة وضرورة الاستفادة من شتى خيارات الطاقة، أقنعت كلها حكومة إيران بأن تقرر استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء بقدرية إجمالية تبلغ ٧ ٠٠٠ ميغاواط بحلول عام ٢٠٢٠. وقد استثمرت إيران، لهذا الغرض، موارد بشرية ومادية مهمة في هذا المجال. غير أننا يجب أن نذكر بوضوح، كما سبق أن قلنا مرارا وتكراراً، أنه لا مكان للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في مبدأ إيران للدفاع، لا بسبب معتقداتنا الدينية والتزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة فحسب، وإنما استنادا إلى حسابات استراتيجية رصينة أيضا.

ومع ذلك، استهدفت الجزاءات غير المشروعة، ليس فقط برنامج إيران النووي المشروع، بل أيضا كل القطاع الصناعي وجميع مصادر إمداده بالمواد والمعدات. وما تمكنت إيران من إنجازه هو أساسا نتيجة الذكاء والعمل الشاق للعلماء الإيرانيين. ومن المؤسف أنه جرى خلق وتسخير مناخ ميسر مخوف بالقلق حول هذه القدرة السلمية المحدودة التي لا علاقة لها بأهداف عدم الانتشار. وفي ظل هذه الظروف، فإن توضيح النوايا والمبدأ الأمني قد لا يكفي لإقناع جميع الشركاء.

ولمعالجة الحالة خططت إيران خطوات واسعة لتعزيز مزيد من الثقة، منها، على وجه الخصوص، توقيع وتنفيذ بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها مع الوكالة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وكذلك عن طريق التقييد بوقف طوعي لأنشطة التخصيب منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. كما تشترك إيران حاليا في مفاوضات مع ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة للتوصل إلى تأكيدات موضوعية متبادلة بشأن التعاون النووي والشفافية ومنع تحويل المواد النووية. وستعطي تلك المفاوضات ثمارها إذا ساد التفاهم المتبادل والإرادة السياسية وحسن النية.

وخلال العام ٢٠٠٣، واصلت لجنة غانا للطاقة الذرية استخدام برامج الوكالة في العلوم النووية والبحوث التكنولوجية بكفاءة أكبر، إضافة إلى تطبيقها في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لغانا. ومن الأنشطة الجديرة بالذكر بين أنشطة البحوث المنفذة كان تطبيق التحليل بالتنشيط النيوتروني. ومفاعلتنا المكرس للبحوث استخدم في تحديد مستجمعات المياه في المنطقة الشرقية من غانا، وفي الدراسات الجيولوجية - الكيميائية لعناصر الغرانيث في جنوب غانا. وأجرى الباحثون أيضا دراسات تتضمن النظائر المشعة ومسح أجهزة التقطير في مصفى النفط الوطني، واستخدموا تقنيات الاختبار غير التدميري لفحص اللحيم في الصناعة الكيميائية وصناعة التعدين.

وتستخدم التقنيات النووية والبايوتكنولوجية، إلى جانب الممارسات الزراعية التقليدية، لدعم المشاريع الزراعية في البلد الرامية إلى زيادة الإنتاج الغذائي عن طريق تقنية استنبات الأنسجة، وإلى زيادة التنوع الحيواني من خلال إدخال منتجات اقتصادية حيوية متنوعة يحصل عليها من توليد سلاسل بالطفرة.

ومنذ ما يقرب من عقد تواصل غانا استخدام عمليات الإشعاع لحفظ الأغذية وتقييم المنتجات الطبية. وتم على مر السنين تطوير يد عاملة مناسبة لتشغيل واستخدام جهاز كوبلت - ٦٠ للعلاج بالطاقة المشعة. ونسعى الآن إلى الاتفاق مع مستثمرين يساهمون برأس المال أو يدخلون في شراكة مع القطاع الخاص لاستبدال جهازنا القديم للعلاج بالطاقة المشعة. ونتوقع أن تجلب هذه الترتيبات الموارد المالية الضرورية لجعل تلك التكنولوجيا مجدية تجاريا.

وفي التطبيقات السلمية للتقنيات النووية من أجل تنمية غانا المستدامة، سنواصل بذل الجهود لكفالة أن مصادر الإشعاع آمنة ومأمونة. وتتخذ تدابير حازمة على المستوى

برنامج إيران النووي وتزليل الشواغل والالتباسات التي تلقي بظلالها على طبيعته السلمية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على العزم الثابت لحكومة جمهورية إيران الإسلامية على مواصلة تعاونها مع الوكالة، بحسن نية وبشفافية تامة. ونرى أن التقدم المحرز من خلال تعاوننا مع الوكالة سيساعدها في استخلاص النتائج وحذف هذه القضية من جدول أعمالها في المستقبل القريب.

السيد إفاه - ابنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): يود

وفدي أن يتقدم بتحياته للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، على قدرته الفنية وكفاءته المتواصلتين في إدارة شؤون الوكالة في غضون السنة الماضية. ونود أن نعرب أيضا عن امتناننا له ولفريقه كله على إصدار تقرير الوكالة السنوي لعام ٢٠٠٣، الذي يشكل محور مداورات الجمعية العامة اليوم.

الأحداث التي وقعت خلال العام الماضي أثبتت أنها تحديات شديدة للغاية تواجه الوكالة. كما أنها وضعت على المحك قدرة المنظمة على التنفيذ الناجح للولاية المنصوص عليها في النظام الأساسي للوكالة. ومما يبعث على الارتياح أن الوكالة، في معالجتها لتلك الحالات المعقدة والحساسة، استرشدت بمبدأ أنه لن يمكن إلا عن طريق التعاون الدولي والترضية المتبادلة إحراز تقدم في التعامل مع القضايا التي تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين وعدم الانتشار النووي.

وتشمن غانا عاليا الدعم الذي تلقت من الوكالة طوال العام الماضي عن طريق برنامج التعاون التقني. وواصلت غانا تعزيز قدراتها المؤسسية ومواردها البشرية في تطبيق التكنولوجيات النووية في مشاكل الصحة، والزراعة، والصناعة، والبيئة، من خلال مشاريع وطنية وإقليمية ذات صلة.

الحصول على التكنولوجيات الجديدة تتطلب من الوكالة أن تقوم باستمرار بتحديث معرفتها وقدراتها على الاكتشاف. وفي ذلك الصدد فإن وفدي يناشد الوكالة والدول الأعضاء التي تمتلك القدرات المطلوبة مساعدة البلدان النامية، لا سيما في سد الثغرة الأمنية. وفي الوقت ذاته، من الحتمي التوصل إلى حل لإدارة الوقود النووي المستهلك والنفايات المشعة وتصريفها.

إن النظام الذي أنشأته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كان ولا يزال عنصرا أساسيا في صون السلم والأمن الدوليين. وتمثل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لضمان القيام بشكل كامل بترع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وفي رأي غانا أنه ينبغي لجميع الدول أن تتعاون بالكامل من أجل تعزيز فعالية المعاهدة وقدراتها على الاستمرار. وتعلق غانا، من جانبها، أهمية كبرى على تخفيض النفقات العسكرية، وفقا لمبادئ الأمن غير المنقوص. ولذلك نحث جميع الدول على أن تحول أي مكاسب للسلم تتحقق نتيجة لتخفيض النفقات العسكرية إلى أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أود أن أختتم كلمتي بالإقرار مرة أخرى بأن الوكالة كانت من أهم شركاء التنمية الذين تعتمد عليهم غانا منذ انضمام بلدنا إلى الوكالة في عام ١٩٦٠. وإن الإطار البرنامجي القطري الثاني، الذي يشكل إطار التعاون التقني المتوسط الأجل بين الوكالة وغانا، قد تم التوقيع عليه قبل عدة أشهر. وتحدد تلك الوثيقة الاستراتيجيات المتفق عليها من الطرفين لملاءمة التكنولوجيات النووية مع الأولويات الإنمائية الوطنية. وسيركز تعاون غانا مع الوكالة على الجوانب الهامة للصحة البشرية، وتنمية موارد المياه وإنتاج المحاصيل، وتنمية الثروة الحيوانية، وتنمية الموارد البشرية لتطبيق وتطوير التكنولوجيات النووية والتكنولوجيات الحيوية في غانا. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد على

الوطني لتعزيز الحماية الطبيعية لجميع المرافق التي تؤوي مصادر إشعاع التأين والمواد النووية ضد التخريب والسرقة والاتجار غير المشروع. وفي نفس الوقت، واتساقا مع الاستجابات الطارئة للحالات النووية والإشعاعية المحتملة، قام مجلس الحماية الإشعاعية والمنظمة الوطنية لإدارة الكوارث بوضع خطة استجابة وطنية طارئة. وقد تم تحديد وهيئة أدوار ومسؤوليات شتى المؤسسات صاحبة المصلحة داخل البلد في التدريبات التطبيقية في حالات الطوارئ، التي سيتم إجراؤها في المستقبل القريب. وتشاطر غانا المجتمع الدولي شواغله حول الحاجة إلى السلامة والأمن النوويين، وتسلم بأهمية الإجراءات المتخذة حتى الآن لمعالجة المسألة.

وكما هو الحال في العديد من البلدان في أفريقيا وفي مناطق مدارية أخرى، تشكل الملاريا مصدر قلق كبير لشعبنا، وتسبب في نسبة كبيرة من الوفيات في غانا. ويرحب وفد بلادي بالجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبأنشطتها البحثية الرامية إلى مكافحة الملاريا من خلال تطبيق تقنيات التعقيم ضد الحشرات. ونتطلع إلى سرعة التقدم في تنفيذ ذلك المشروع القيم.

وإن حكومتي تود أن تعبّر عن امتنانها للوكالة على إنشائها مركزا ثانيا للعلاج بالأشعة في بلدنا. ولقد وفرت الوكالة جميع المعدات وخدمات التدريب والخبراء. ويتم استخدام مرفقي العلاج بالأشعة حاليا لعلاج مرضى السرطان من غانا ومن البلدان المجاورة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

إن الأمن النووي شرط مسبق للتعاون النووي والتبادل التجاري. ولكن ليس سرا أنه توجد بلدان كثيرة تفتقر إلى الخبرات اللازمة لوضع وتطبيق نظام للأمن النووي في الدولة. إن تحديات التحقق تتطور بشكل مستمر، وإن المساعي المستمرة للقائمين المحتملين بعمليات الانتشار بغرض

دعم حكومة غانا الذي لا يحدد للوكالة في سعيها لتحقيق الأهداف التي ينص عليها نظامها الأساسي في تعزيز التطبيقات الآمنة والسلمية للتكنولوجيا النووية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

برنامج الأعمال

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ الدول الأعضاء بأنه، بناء على طلب الجماهيرية العربية الليبية وكما يظهر في اليومية، فإن البند ٤٨ من جدول الأعمال، ”إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي“، الذي كان من المقرر أن ننظر فيه اليوم، الاثنين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، قد تم تأجيله إلى موعد لاحق.

وقبل أن أرفع الجلسة أود أن أبلغ الأعضاء بأننا سنواصل اليوم مناقشتنا بشأن البند ١٤ من جدول الأعمال في الساعة ١٤/٣٠، لكي تبت الجمعية العامة في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/59/L.18.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.